وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

كليــة الحقـوق والعلـوم السياسيــة
قســم العلـوم السياسيـــة

ميدان الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: علاقات دوليــة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدوليــة

البعد الإفريقي في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص علاقات دولية

إعداد:
- عبدلي إبراهيم
- يوسفي سمير

إشراف:
أ. د سالم حسين

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	المؤسسة الجامعية	الصفة
د. خوجة أسامة	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د سالم حسين	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
أ.د طيايبة ساعد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية
2024-2023

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عبد الكريم ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 225243 والصادرة بتاريخ 18/3/11 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: البعد الإفريقي في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية .....

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 07 أكتوبر 2025 .....

ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي بسيدي عيسى
و بتفويض من السيد الوالي
رئيس الدائرة
محمد عبد الصمد بطامي

07 أكتوبر 2025

توقيع المعني (ة)

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 2020 ماي 27 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): يوسفي ليمين الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207988968 والصادرة بتاريخ 03/06/2025

المسجل(ة) بكلية / معهد: الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،

عنوانها: البعد البيئي في التوجهات البديدة للسياسة الدولية الجزائرية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2025/10/12

توقيع المعني (ة)

نظر وصادق

مصادقة التوقيع

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي

وبتفويض منه

المحامي المعاينة

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز دنيدني.

إلى ملاكي في الحياة وقرة عيني وأعز ما أملك أمي الغالية جميلة

إلى من ساندتني وشجعتني على إتمام دراستي، إلى شريكة حياتي زوجتي المخلصة ليلى

إلى قرة عيني ومن رزقت بهم مريم سجود وحذيفة أحمد ياسين

إلى أخي محمد وأخواتي

إلى مشرفي الذي قادني إلى إتمام مسيرة التخرج

إلى زميلي يوسفي سمير الذي شاركني في إنجاز وإنجاح هذه المذكرة

إلى أساتذتي الكرام كل باسمه ومقامه

إلى صديقي المخلص لعيشي ميلود

إلى كل زملائي

عبدلي ابراهيم

إهداء

إلى الوالدين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى جميع الزملاء والأصدقاء والأحباء

يوسفي سمير

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والذي
نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى المشرف الأستاذ سالم حسين على دعمه القيم.

الشكر موصول إلى جميع أستاذة وإطارات الكلية.

الشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل، ونسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

مقدمـــــــــــــة

تمهيـــــد:

في ظل التغيرات المتسارعة على الساحة الدولية، أصبح حقل العلاقات الدولية محورًا للتفاعلات المتزايدة بين الدول، حيث تعكس هذه التفاعلات من خلال السياسات الخارجية التي تتبناها الحكومات لتحقيق المصالح الوطنية والقومية. تعتمد هذه السياسات على مجموعة من الأدوات والآليات التي تُستخدم في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وتجسيد الحضور الدولي للدولة خارج حدودها الجغرافية.

تميزت السياسة الخارجية الجزائرية منذ فترة الحرب التحريرية وحتى اليوم بثوابت وتقاليد راسخة، مما منح الجزائر دورًا بارزًا في المحافل الدولية، خاصة بفضل تأثير الثورة الجزائرية المُستمر في النظام الدولي الذي تبلور بعد الاستقلال. ومع ذلك، وبالنظر إلى التحولات الأخيرة في إفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي، بدأت الدبلوماسية الجزائرية في التحرك بفعالية للبحث عن حلول للأزمات التي تهدد أمن دول المنطقة. ويشكل التهديد الأمني مقياسًا لقدرة الدول على تجاوز التحديات التي تواجهها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا الواقع يفرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهود أكبر لتعزيز حضورها الدولي، وتحقيق مكاسب تعكس قدراتها وتخدم مصالحها الوطنية وقضاياها، وتعزز دورها الإيجابي على الساحة الإفريقية.

وبناءً على ذلك، وعلى الرغم من الإشارة في بعض الأحيان إلى أن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي تشهد تغيرًا ملحوظًا، فإن هذا لا يعني حدوث تحولٍ جذري أو كاملٍ في السياسة القديمة. بل يمكن القول إن هناك استمرارية في جوانب معينة من السياسة السابقة. يمكن مُلاحظة هذه الاستمرارية في مواقف الجزائر تجاه العديد من القضايا، مثل دعمها للقضايا العادلة، خاصة قضايا التحرر وعلى رأسها القضية الصحراوية والقضية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، يظل التوجه الجزائري ثابتًا في مواجهة تحديات مثل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

طبيعة وأهمية الموضوع:

أولا: طبيعة الموضوع.

إن بروز الدور الجزائري كبلد محوري من حيث الموقع الجغرافي، الإمكانيات الطبيعة والبشرية، ناهيك عن التاريخ العريق كأحد قادة موجة التحرر في إفريقيا، يجعل من الدور المنُوط بالجزائر في محيطها الإقليمي والقارّي على قدرٍ بالغٍ من الأهمية؛ وعلى وجه التحديد ما تعلق بالسياسة الخارجية، والتحول من فترة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة والتي تميزت بالتركيز على الكاريزما الشخصية والتعامل في بعض الأحيان بتحفظ مع مختلف القضايا الدولية، إلى التوجه في عهد الرئيس الحالي إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجيات السابقة، والاضطلاع بالدور المفترض لها على الصعيد الإفريقي.

ثانيا: أهمية الموضوع.

تكمن أهمية الموضوع في عدد من النقاط يمكن اختصارها فيما يلي:

- البحث في تطور السياسة الخارجية الجزائرية عبر مراحلها التاريخية، وتأثير مختلف المراحل والأحداث التاريخية والتي كان لها الدور البارز في هذه التحولات.
- التأكيد على أهمية الدور الجزائري في منطقة إفريقيا، وضرورات أخذ المبادرات إزاء كل الرهانات الأمنية والسياسية المحيطة.
- البحث في آليات التعاون مع البلدان المجاورة في مختلف المجالات وخاصة تلك المتعلقة بالأمن ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.
- إبراز الدور الذي تلعبه الجزائر في مختلف المجالات وخاصة تلك التي تؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية ومكانتها الإقليمية.

النطاق الزمني للدراسة:

يرتكز البحث على الفترة الزمنية التي تمتد بعد سنة 2020 والتي عرفت فيها المؤسسات السياسية والدستورية في الجزائر بعد حراك 2019 ثم قدوم السيد عبد المجيد تبون على رأس الدولة، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، تغيرات جوهرية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع تعود إلى:

1. **سبب ذاتي:** الميل إلى دراسة مواضيع العلاقات الدولية، وخاصة منها ما يتعلق بالسياسة الخارجية للدول وتكيفها وفق مصالحها الحيوية، إضافة إلى اعتبار الجزائر داعما للقضايا العادلة في العالم وإفريقيا على وجه التحديد، على خلاف باقي الدول العربية التي تكون غالبا مدفوعة بالمصلحة.
2. **سبب موضوعي:** اعتبار أن السياسة الخارجية الجزائرية كانت تُشكل حركية وتفاعلا ملحوظين في منتديات وقمم دول العالم الثالث ومن ثم كانت محل اهتمامٍ لدى دارسي السياسة الخارجية، إذ بالنظر إلى المقومات الثابتة والمتغيرة التي تهيمن على توجيه السلوك السياسي الخارجي الجزائري والتي لم تكن في صالح بعث سلوك نشط وفعال في الستينات والسبعينات، كما أن السياسة الخارجية الجزائرية بعد تراجعها جراء الأزمة الداخلية للنظام السياسي ثم أثناء غياب الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" بدأت تعود إلى الساحة الدولية وقد إسترجعت مكانتها في وقت قياسي على مستوى إفريقيا، كل ذلك يثير اهتمامات الباحثين سواء في العالم الثالث أو في العالم المتقدم.

الإشكالية:

فيم تتمثل السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، يمكننا صياغة أسئلة فرعية تندرج ضمن الإشكالية:

- ما هي المبادئ، والسمات التي تتميز بها السياسة الخارجية الجزائرية؟
- ما هي ملامح السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة في إفريقيا؟

الفرضيات:

01- إن السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا لا تُعبر عن تغيراتٍ جوهرية بعد سنة 2020، بل ظلت وفية دائما لمبادئها التقليدية.

02- التحول في السياسة الخارجية الجزائرية إزاء إفريقيا أملته ضرورة التغيرات الإقليمية والرهانات السياسية والأمنية والاقتصادية.

03- لا يكون التغير جذريا في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا، بل يتطلب الأمر مجرد تكييف للأهداف، والأساليب، بشكل يوازن بين تغير سياستها الخارجية وديمومة مبادئها الراسخة.

المقاربة المنهجية:

إن المنهج المُتبع والذي فرضته طبيعة الموضوع، والذي يحاول تحديد وفهم الاتجاهات الجديدة في السياسة الخارجية الجزائرية هو المنهج التاريخي، ذلك لتتبع التطور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية حتى يمكن فهم المراحل التي مرت بها، وكيف أصبحت في مرحلة ما، وما هي العوامل التي أدت إلى ذلك بحيث لا يمكننا فهم أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها.

أما المنهج الثاني، وهو المنهج الوصفي التحليلي، فقد كان الهدف منه شرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع وتحليلها من خلال الوصف والتحليل والتفسير.

خطة البحث:

إنطلاقاً من الحدود التي رسمها عنوان الموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول: تضمن عرضا للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال ثلاث مباحث، من حيث نشأتها، أهدافها ومبادئها المسؤولة عن توجيه، رسم وصنع السلوك الخارجي للجزائر، إضافة إلى سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا، من حيث مختلف التحولات الداخلية فيها، البعد الأمني والسياسي، إضافة إلى البعد التنموي الإقتصادي في إفريقيا.

خطة البحث

مقدمة.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: نشأة السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثالث: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا.

المبحث الأول: التحولات الداخلية في السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: البعد الأمني والسياسي.

المبحث الثالث: البعد التنموي الإقتصادي.

الخاتمة.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية

مقدمة الفصل:

تمثل السياسة الخارجية مجموعة الأهداف السياسية التي تسعى الدولة في تعاملاتها الخارجية إلى تحقيقها خدمة لمصلحتها الوطنية، وفهم السياسة الخارجية يتطلب معرفة مصدرها، ومعرفة سماتها والعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تدفع باتجاه قرار معين دون غيره؛ ولدراسة السياسة الخارجية الجزائرية، لا بد من دراسة المبادئ التي تحكمها وتطورها وفق معطيات المراحل التاريخية التي شهدتها الدولة الجزائرية، وذلك بهدف تفسير تأثيرها على التوجه نحو خيار معين دون آخر.

وعليه فإن تناول هذا الفصل سيتم وفق العناصر التالية:

- ⇦ المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.
- ⇦ المبحث الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.
- ⇦ المبحث الثالث: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية.

تطورت السياسة الخارجية الجزائرية عبر عدة مراحل تاريخية تأثرت من خلالها بالعوامل الداخلية والخارجية والتغيرات السياسية العالمية، ومما لا شك فيه أن الجزائر منذ استقلالها وهي في منحى تصاعدي، بحيث أصبحت قوة فاعلة ومؤثرة في صياغة السياسات الإقليمية والدولية، توازنا مع استقرارها الداخلي ومسارها المتطور في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا المسار تراجع وبشكل ملحوظ، خاصة خلال العشرية السوداء والأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة، وبنهاية فترة هذه الأزمة شهدت الجزائر عودة تدريجية للساحة الدولية، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى عدة مراحل وهي كما يلي:

المطلب الأول: مرحلة الانفتاح والازدهار (1962-1978):

قبل الاستقلال عملت الجزائر على استثمار العمق الإفريقي للثورة في تكريس الطابع الدولي للقضية الجزائرية بدءا من الدورة العاشرة 1955، وحتى الدورة الخامسة عشر، والتي سُميت بدورة إفريقيا، ثم الدورة الحادية عشر 1961، أين قدمت المجموعة الأفروآسيوية لائحة حول الجزائر نالت موافقة 62 صوتا وامتناع 38، مستندة في ذلك على اشتداد ثورة التحرير أين كان لزاما على فرنسا منح الاستقلال للعديد من الدول الإفريقية على غرار تونس (1956)، المغرب (1956)، مالي (1960)، النيجر (1960)، تشاد (1960)، بوركينافاسو (1960)، وذلك من أجل أن تتفرغ لقمع الثورة في الجزائر[1].

توج مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الأولى بنجاح المفاوضين الجزائريين في الوصول إلى صيغة اتفاق مع الطرف الفرنسي كُلل بوقف إطلاق النار ثم إعلان الاستقلال.

ويمكن وصف سياسة الجزائر الخارجية حتى سنة 1965 بأنها ثورية بامتياز[2].

حيث وبعد الاستقلال فتحت الجزائر أبوابها أمام حركات التحرر الإفريقية ودعمتها سياسيا وماليا على غرار الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا وغيرها من الحركات، كما كانت الجزائر أحد الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة التحرير التي أنشأتها منظمة الوحدة الإفريقية، ومقابل الدعم الحكومي، أخذ الكفاح من أجل تحرير إفريقيا طابعا شعبيا وحكوميا تجلى في المهرجانات والتظاهرات المختلفة، فصارت الجزائر منتدى لتحرير إفريقيا.

وفي سنة 1967 استضافت الجزائر دورة هامة لمجموعة 77 وتم اعتماد ميثاق الجزائر كإطار مرجعي عزز مكانتها كفاعل مشترك في السياسة الدولية[3].

والملاحظ أنه في فترة مجيء الرئيس بومدين إلى السلطة اقترنت بازدهار سياسة الجزائر الخارجية، ففي هذا السياق باشر الرئيس بومدين إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية من خلال حل المشاكل الداخلية أولا

(1) **وهيبة دالع**، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، (الجزائر: دار الخلدونية، 2017)، ص 26

(2) **موسى العيدي**، سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا2000-2010، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر2016،2017/3، ص 46

(3) **إبراهيم راجعي**، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2019، ص 18

وتسوية النزاعات مع دول الجوار ومن ثم مباشرة عملية صعود بطيء نحو النفوذ والزعامة بدءا من سنة 1968 ورغم العراقيل التي واجهت عملية إعادة التموقع هذه، فإنها أدت في النهاية إلى بناء سياسة خارجية أكثر واقعية وثراء.

وأثناء شغلها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن سنة 1969 عملت الجزائر على تشديد العقوبات الاقتصادية على روديسيا (زيمبابوي) وإدانة نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا.

بعد أن استجمع الرئيس بومدين عوامل القوة داخليا أقدم على قرار تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 هذا القرار كان إيذانا لبدء مرحلة الزعامة وعصر النجاحات والبداية من نجاح قمة مجموعة عدم الانحياز التي عقدت بالجزائر في سبتمبر1973 (الدورة الرابعة)، وقد سبقت هذه الخطوة تحركات ديبلوماسية نشطة ساهمت في توسيع الشبكة الديبلوماسية الجزائرية باتجاه أمريكا اللاتينية وتعزيز مبادلاتها التجارية مع إفريقيا التي بلغت في 1973 نسبة 1.29 % من الصادرات الجزائرية و1.95 % من الواردات[1].

أعطى نجاح الدورة الرابعة لدول عدم الانحياز دفعا للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يضع حدا للاستغلال البشع لموارد الدول النامية من قبل الدول المصنعة، وقد أدركت الجزائر بأن أحسن طريقة للدفاع عن مصالحها بفاعلية هي المعركة الجماعية "نريد الدفاع عن مصالحنا في إطار التضامن"... قال الرئيس بومدين في افتتاح الدورة بهدف تأمين وتعزيز دور دول عدم الانحياز على الساحة الدولية.

كانت الظروف الدولية ملائمة خصوصا بعد حرب أكتوبر 1973 والدور الجزائري البارز فيها، فقد عمل الرئيس بومدين على إحداث تقارب عربي إفريقي على أساس التضامن المشترك والمصالح المتبادلة وبعدها الحظر البترولي، مما مهد الطريق أمام عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة أفريل–ماي 1974 وانتهت بإصدار قرارين حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد وقرار ثالث مكمل صدر عن الدورة العادية 29 التي ترأسها وزير الخارجية الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" كما حظيت المبادرة الجزائرية بنقاش واسع في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي بباريس أكتوبر 1975.

أخذ العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد حيزا هاما من سياسة الجزائر الخارجية وأصبح سفراؤها خبراء في دبلوماسية المؤتمرات، فقد كان الرئيس بومدين يريد بناء دولة قوية بمشروع اقتصادي ضخم لذلك وجه السياسة الخارجية لمحاربة العوامل الخارجية للتخلف، وبفضل عائدات البترول صارت الجزائر قطبا تنمويا ودولة بإمكانها التأثير في السياسة الدولية فاتجهت إلى استثمار هذا الرصيد في حل النزاعات الإقليمية وكان اتفاق الجزائر في 06 مارس 1975 بين العراق وإيران إنجازا ديبلوماسيا ورسالة قوية إلى المجموعة الدولية[2].

أظهر نظام بومدين للمجتمع الدولي قدرته على لعب دور الموفق والفاعل المنخرط في الحل السلمي للصراعات ولم يتم إنكار هذا الالتزام لاحقا خاصة فيما يتعلق بإيران وعلاقاتها مع جيرانها العرب وبالمثل سرعان

(1) **موسى العيدي**، المرجع السابق، ص 48–50

(2) **موسى العيدي**، «تطور سياسة الجزائر الخارجية»، مجلة البحوث والدراسات العليا، العدد1، المجلد8، 2014/07/31، المدية، ص 273.

ما أصبحت الديبلوماسية الجزائرية مهتمة بالصراعات بين بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث رأت دورها كوسيط أداة قوية تهدف إلى إقامة نفوذ جزائري دائم في القارة السمراء والتفكير بشكل خاص في التوترات المتكررة بين موريتانيا والسنيغال والصراع الذي لا نهاية له بين حركة الطوارق من جهة والنظامين المالي والنيجيري من جهة أخرى[1].

دفعت التحولات الدولية والإقليمية الحاصلة بدءا من صيف 1975 إلى خلق مناخ جديد أقل ملاءمة لنشاط الديبلوماسية الجزائرية فقد تبين أن إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يمر عبر تعديل موازين القوى الدولية الذي تهيمن عليه أطراف ترفض التغيير كما أن التفكك والانقسامات بين دول العالم الثالث تعيق هذا المسار، وعلى الصعيد الإقليمي انعكس بروز مشكلة الصحراء الغربية عقب الانسحاب الإسباني على ترتيب أولويات الجزائر الخارجية إذ أخذ طابعها العالمي في الانكفاء، رغم الجهود الديبلوماسية في إطار التعاون جنوب–جنوب الذي برز في أعقاب فشل الحوار شمال–جنوب خصوصا مع الشركاء الأفارقة في قطاعات الطاقة والاتصالات والبحث العلمي ...إلخ، وكذا زعامة جبهة الصمود والتصدي بعد اتفاقية كامب ديفيد عام 1977[2].

المطلب الثاني: مرحلة تراجع الدور والاهتمام بالشأن الداخلي (1979–1990).

في ديسمبر 1978 توفي الرئيس هواري بومدين وتولى الرئيس الشاذلي بن جديد منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بعد ترشيح مؤتمر الحزب له وفق دستور 1976 فإن الأمين العام للحزب هو المترشح الوحيد لتولي منصب رئيس الجمهورية، في هذه الفترة قد عرفت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تدهورا ملحوظا بسبب الأزمة الاقتصادية، أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر حافظت على خط عدم الانحياز والانتماء الحضاري العربي والإسلامي وتدعيم منظمة الوحدة الإفريقية واحترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى[3].

تكشف معاينة نشاط الجزائر الخارجي في بداية الثمانينيات عن حالة تراجع تدريجي فقد خفت المطالبة بإصلاح النظام الدولي ولم تعد الجزائر عراب مجموعة عدم الانحياز وراعي المؤتمرات الدولية، بالمقابل اتجه النشاط الخارجي إلى تسوية المشاكل الحدودية مع دول الجوار واحتواء النزاعات المتفجرة خصوصا في دول الحزام الأمني واستثمار الرصيد الديبلوماسي في سياسة الوساطات.

طغى البعد الأمني على التحرك الجزائري باتجاه تسوية حدودها مع دول الجوار إذ أدى بروز مشكلة الصحراء الغربية إلى جعل الأمن القومي الجزائري أكثر انكشافا مما جعل تأمين الحدود الجنوبية أولوية قصوى،

(1) **حسين سالم**، محاضرات في مقياس الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية، موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس، تخصص علاقات دولية، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: 2023–2024)، ص 8

(2) **موسى العيدي**، سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2000–2010، المرجع السابق، ص 51–52.

(3) **عبد الملك بلغربي**، السياسة الخارجية الإفريقية للجزائر والمغرب دراسة مقارنة 1999–2017، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية–جامعة الجزائر، 2017، 2018/3، ص 79–80.

وكانت أولى ثمار هذا التوجه إنشاء مجموعة البلدان الصحراوية والتي تضم الجزائر، النيجر، مالي، موريتانيا سنة 1980.

شكل العمل على احتواء النزاعات الركيزة الثانية لنشاط الجزائر الإقليمي الهادف إلى تأمين الاستقرار في محيطها، إذ تمكنت الجزائر من تسوية النزاع الحدودي بين مالي وبوركينافاسو، كما قامت بدور نشط لتسوية الأزمة التشادية الداخلية والخلاف الليبي التشادي.

أما سياسة الوساطات على الصعيد الدولي كخيار ديبلوماسي فإن مرجعية نجاحها هي حادثة الرهائن الأمريكيين في إيران إذ قادت الجزائر أكبر عملية مفاوضات دون لقاء مباشر بين أطراف الأزمة وانتهت بنقل الرهائن من طهران على متن طائرة الخطوط الجوية الجزائرية.

كما نجح المفاوضون الجزائريون في أفريل 1988 في إطلاق سراح طائرة كويتية تم اختطافها، غير أن مقتل وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي في حادث تحطم طائرة عندما كان يقود وساطة جزائرية لإنهاء الحرب العراقية–الإيرانية يعد نقطة تحول فاصلة يؤشر لانسحاب الديبلوماسية الجزائرية من قضايا الشرق الأوسط بالتزامن مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان وبداية الاعتراف بها كدولة وإن كان هذا التراجع قد تم بتحفظ دون الإخلال بالالتزامات الأساسية فقد احتضنت الجزائر سنة 1988 أول دورة للمجلس الوطني الفلسطيني منذ 1977 وكانت أول بلد اعترف بالدولة الفلسطينية المعلنة بالجزائر في نوفمبر 1988[1].

ويؤشر رحيل بن يحي أيضا إلى البداية الفعلية لمرحلة الانكفاء على الذات وفي ظل فترة ذات رهانات عالية بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية 1986 فأصبحت مخرجات السياسة الخارجية (المواقف، القرارات، الأفعال) تعبر عن أوضاع السياسة الداخلية وعندما بدأت أعمق التحولات العالمية منذ سنة 1989 (انهيار المعسكر الاشتراكي، حرب الخليج، أحداث البوسنة ...إلخ) بدى غياب الجزائر جليا وأن صورة السياسة الخارجية هي انعكاس لوضعية داخلية غير مستقرة ويعكس الموقف الجزائري من حرب الخليج (1990–1991) مثلا هذه الوضعية فقد أدانت الحكومة الجزائرية الغزو العراقي للكويت ثم عملت على بلورة حل عربي وحينما تم إفشال محاولات أي حل سلمي رفضت المشاركة أو الموافقة على الحرب ضد العراق، وهو ما يختزل حالة التراجع المستمر التي انتهت إلى ما يمكن التعبير عنه بفقدان الدولة لبوصلة قيادة سياستها الخارجية[2].

ويبقى أهم إنجاز حققته السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة يتمثل في عودة العلاقات الجزائرية المغربية يوم 16 ماي 1988 بعدما قطعت العلاقات بين البلدين في فيفري 1976 بسبب مشكلة الصحراء الغربية ثم احتضان الجزائر أول قمة مغاربية في زرالدة يوم 10 جوان 1988 حضرها رؤساء الدول المغاربية الخمس وجاء بعدها تأسيس اتحاد المغرب العربي[3].

(1) **موسى العيدي**، سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2000–2010، المرجع السابق، ص 53–54.

(2) **موسى العيدي**، «تطور سياسة الجزائر الخارجية»، المرجع السابق، ص 274–275.

(3) **عبد الملك بلغربي**، المرجع السابق، ص 80.

المطلب الثالث: مرحلة الأزمة (1990-1999).

عرفت الجزائر مرحلة صعبة وخطيرة تسمى العشرية السوداء وهي الفترة الحربية الدموية التي عاشتها في التسعينيات، تميزت هذه الفترة بسنوات الرعب والخوف امتزجت بسفك الدماء، حاولت الجزائر الخروج من نظام أحادي إلى نظام التعددية السياسية لأن الجزائر إلى غاية سنة 1988 كان يحكمها الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني منذ الاستقلال.

في هذه المرحلة والظروف الصعبة برز الإسلاميون من الأحداث باتجاه السلطة المترهلة بمعارضتها ومخاصمتها ومقاتلتها، وتوسيع مساحات السيطرة على القطاعات الاجتماعية التي يغلب عليها الفقر والقمع والسخط على إفرازات الواقع المتمرد والمتأزم.

ولقد عانت الجزائر ابتداءً من بداية التسعينات وضعا سياسيا خطيرا، مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف سرعان ما تحول إلى إرهاب وما انجر عنه من جرائم قتل بشعة ورعب وخوف، لقد اجتاح الإرهاب الجزائر سنة 1992على إثر توقيف المسار الانتخابي وتداخلت الأسباب والدوافع والتي أدخلت الجزائر في دوامة من الدم والعنف المسلح، مهددة ركائز المجتمع والأمة الجزائرية.

وبعد دخول البلاد في أزمة أمنية وسياسية حادة رافقها فراغ مؤسساتي نتج عن استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بعد أن قرر حل البرلمان، ومن ثم اجتماع المجلس الأعلى للأمن ، وفي المقابل انتشار العنف على نطاق واسع وهذا ما جعل الظروف مواتية للجماعات الإرهابية لركوب موجه العنف[1].

جاءت الأزمة الأمنية في سياق جيوسياسي دولي تميز بطغيان المنطق الاقتصادي والمصالح التجارية وظهور التكتلات الاقتصادية، وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى على الساحة الدولية، مع تراجع العامل الإيديولوجي، وتفكك النظام الإقليمي العربي، هذه المعطيات الداخلية والخارجية تعطي صورة عن البيئة التي تبلور على ضمنها السلوك الخارجي الجزائري[2].

كما ترافقت بداية الأزمة مع وضع اقتصادي خانق، فلم تعد الدولة قادرة على سداد ديونها، واضطرت إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، فوقعت معه اتفاق stand-by في أفريل 1994 مقابل تخفيض قيمة الدينار بـ 50 % وتحرير الأسعار، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية، وخصخصة القطاع العام.

وفي ظل غياب الشرعية عن مؤسسات الدولة سعى النظام إلى إيجادها أمام الشركاء الأجانب والبحث عن دعم دولي للخروج من حالة العزلة وضمن هذه المقاربة تمحور النشاط الديبلوماسي متخذا عدة مظاهر عبر ثلاثة أبعاد[3]:

(1) **حسين سالم**، المرجع السابق، ص11-12.

(2) **إبراهيم راجعي**، المرجع السابق، ص 19-20.

(3) **موسى العيدي**، «تطور سياسة الجزائر الخارجية»، المرجع السابق، ص 275.

الفرع الأول: البعد السياسي.

للخروج من العزلة أوفد المجلس الأعلى للدولة مباشرة بعد تنصيبه مبعوثين خاصين إلى العواصم الأوروبية لشرح الطابع الاستثنائي والمؤقت للمؤسسات القائمة، وفي مرحلة لاحقة أرتكز النشاط الديبلوماسي حول مسألة البناء المؤسساتي، وفي نهاية عام 1995 قد تخطى النظام الجزائري العواصف، فتجاوز العقد الوطني، ونجح في تنظيم انتخابات رئاسية في 16 نوفمبر 1995 شكلت العودة إلى المسار الانتخابي وقد استفاد النظام الجزائري في تحول في المواقف الدولية من الأزمة، ودعم مالي وسياسي على خلفية التنافس في النفوذ على الموارد بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[1].

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي.

جاءت الأزمة في سياق اقتصادي ومالي داخلي صعب وإذ أن التدابير الاقتصادية التي بدأت منذ 1990 مع حكومة حمروش ثم موضوع استغلال المحروقات في حكومة غزالي لم تنجح فاتجهت السلطات في عهد رئيس الحكومة رضا مالك إلى إقناع صندوق النقد الدولي بإبرام اتفاق إعادة جدولة الديون في أفريل 1994 وبدأ رأس المال الأجنبي في التدفق فوقعت شركة سوناطراك عقود شراكة مع شركات نفط عالمية فبالنسبة إلى قطاع يمول 98 % من مداخيل الصادرات فإن مراهنة النظام عليه لإنهاء عزلته بدت مسألة في غاية الحيوية، ولكون المسألة ليست اقتصادية صرفة فقد كان النفط موضوع توظيف سياسي بين أجنحة النظام في علاقتها بفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

الفرع الثالث: البعد الأمني.

انطوت الأزمة الأمنية على تحديات خطيرة كادت تعصف بتماسك النظام السياسي والدولة معا في مواجهة التحدي الأمني بلور صانع القرار استراتيجيات للانتصار في الحرب ضد الجماعات الإرهابية على مراحل عدة ونجح في إضعافها وتفكيك بنيتها، وعلى المستوى الخارجي كان الانشغال الأساسي للنظام هو تفكيك الارتباط بين تلك الجماعات في الداخل ومصادر الدعم والتأييد في الخارج، واقناع العواصم الغربية بأن الجزائر تخوض حربا ضد الإرهاب العالمي بالفعل وبعد ثلاث سنوات من العزلة، استطاعت الجزائر منذ عام 1995 أن تحصل على تأييد دولي (موارد مالية ودعم سياسي)، وأكثر من ذلك الاعتراف بأنها بلد رائد في مكافحة الإرهاب، كان ذلك إنجازا ديبلوماسيا معتبرا مقابل مكاسب اقتصادية وسياسية للشركاء الدوليين، بالنسبة لأوروبا وفرنسا على الخصوص اقتضى الأمر فتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية، وضمان الأمن الطاقوي لأوروبا ومكافحة التطرف، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبحت منذ 1996 شريكا اقتصاديا أساسيا في مجال الطاقة والتعاون العسكري.

(1) **إبراهيم راجعي**، المرجع السابق، ص 20.

(2) **موسى العيدي**، سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2000-2010، المرجع السابق، ص 56-57.

أحدثت الأزمة إعادة ترتيب للأولويات وتحولا في نمط التعاطي مع قضايا السياسة الخارجية، فقد تراجع حضور الديبلوماسية الجزائرية وثقلها في المسائل ذات الأولوية التقليدية (القضية الفلسطينية ومسألة الصحراء الغربية) توازيا مع إعادة تشكل بنية السلطة التي هيمنت عليها ثلاث مكونات هي: أجهزة الاستخبارات (الفاعل الأساسي)، بيروقراطية الدولة، والبورجوازية الجديدة. لقد خلقت الأزمة الأمنية مظاهر عدم استقرار سيطرت على اهتمامات الدولة ووضعت قيودا على حركة سياساتها الخارجية، فأصبحت في دائرة المتغير التابع أمام المتغيرات المستقلة للسياسة الداخلية[1].

المطلب الرابع: مرحلة الانبعاث (1999-2019).

فرضت الظروف الداخلية والدولية على صانع القرار، البحث عن شخصية قادرة على استعادة صورة النظام في الخارج، وكان اختيار عبد العزيز بوتفليقة في قلب هذه المعادلة، إن الماضي الديبلوماسي الذي يتمتع به بوتفليقة لعب دورا هاما في خلافة الرئيس ليامين زروال.

وغداة ترشحه قدم الرئيس بوتفليقة برنامجا جريئا يعكس طموحه في الانتقال بالبلاد إلى مرحلة جديدة تضمن برنامج الانتهاء من العنف وتكريس المصالحة الوطنية وإنعاش الاقتصاد الوطني واستعادة المكانة الإقليمية والدولية للجزائر حيث تولى الرئيس بوتفليقة بنفسه قيادة البلاد الخارجية معتمدا على رصيده اللامع كوزير للخارجية في سنوات الازدهار، وكانت ديبلوماسيته الاندفاعية تهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما: تحسين صورة بلاده في الخارج و جلب الاستثمارات الأجنبية ، لذلك رافع من أجل اندماج الجزائر في المنظومة العالمية، وشكلت تحركاته عبر العالم خصوصا الدول الصناعية ثم برزت هذه المكانة من خلال مشاركة الجزائر في المحافل الدولية مثل إنشاء الإتحاد الإفريقي في سرت 1999، منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، مبادرة النيباد ...إلخ وخلال الفترة 1999 إلى 2002 قام الرئيس بوتفليقة بأكثر من 11 زيارة إلى دول العالم.

اتضحت النزعة الهجومية لسياسة الجزائر الخارجية منذ سنة 2001 إلى 2002 أين كثف الرئيس بوتفليقة من زياراته إلى عواصم العالم، 14 زيارة في سنة 2001 والمشاركة في "مؤتمر كرانس مونتانا" ثم في قمة الثمانية على مدار سنوات عديدة، ومقابل ذلك استقبلت الجزائر في غضون أربع سنوات حوالي 50 رئيس دولة وحكومة أي بمعدل زيارة لكل شهر[2].

من بين الانتصارات الدبلوماسية التي حققها بوتفليقة حمل إثيوبيا وإريتريا على توقيع اتفاق سلام في الجزائر العاصمة في 12 ديسمبر 2000 وهو ما مهد لإيقاف الحرب التي كانت نتائجها وخيمة على البلدين.

كما قام بإرجاع للجزائر دورها المهم في منطقة المغرب العربي وجنوب المتوسط فضلا عن منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، وشاركت الديبلوماسية الجزائرية في إيجاد العديد من الحلول لنزاعات وأزمات كثيرة في القارة السمراء.

(1) **موسى العيدي**، «تطور سياسة الجزائر الخارجية»، المرجع السابق، ص 276-277.

(2) **إبراهيم راجعي**، المرجع السابق، ص 21-22.

في بداية الألفية الثانية استعادت الجزائر جزءا مهما من صورتها، لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ حملت سنة 2009 تطورا مهما وتمثل الأمر في إعادة انتخاب بوتفليقة للمرة الثالثة على التوالي رئيسا للبلاد رغم حالته الصحية الحرجة حينها، مرض بوتفليقة أثر على الدبلوماسية الجزائرية، ليس هذا فحسب، إذ شهدت المنطقة بروز لاعبين جدد لمنافسة الجزائر ومنهم المملكة العربية السعودية ودولة قطر، نافس هؤلاء الجزائر في قضايا كانت حكرا عليها، ما أثر عليها كثيرا.

كما أثر ملف الصحراء الغربية وعدم الوصول إلى حل في صورة الجزائر الخارجية، بعد أن نجح المغرب في إقناع العديد من الدول والمنظمات بأن الجزائر السبب الأبرز لعدم الوصول إلى حل للأزمة وفق النظام المغربي.

تراجعت الدبلوماسية الجزائرية فشيئا وأصبح صوتها غير مسموع في المحافل الإقليمية والدولية، خاصة منذ سنة 2013 تاريخ إصابة بوتفليقة بجلطة دماغية، إذ خفض بوتفليقة كثيرا من نشاطه العام داخل البلاد وخارجها.

فقدت الدبلوماسية الجزائرية الهالة التي كانت تتمتع بها في القارة الإفريقية بعد استقلالها، وفقدت مكانتها المغاربية حتى إنها لم تستطع الانخراط في مسار حل الأزمة الليبية وكان دورها غير مرئي في أزمات دول الساحل والصحراء الإفريقية[1].

المطلب الخامس: مرحلة ما بعد الحراك (2019 إلى غاية اليوم).

إن الحراك الدبلوماسي الحالي للجزائر يعد بمثابة استجابة حتمية فرضتها التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر ومحيطها الإقليمي، الأمر الذي دفع بإدارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تجسيد مفهوم جديد لسياسة خارجية جزائرية نشطة واستباقية، جعلتها تسترجع دورها الحيوي في المحافل الدولية وتتموقع كقوة إقليمية فاعلة، حيث نجح الرئيس عبد المجيد تبون خارجيته في إعادة تفعيل سمعة الدبلوماسية الجزائرية، التي ترتكز على إحلال السلم والأمن الدوليين، وأداء دور الوسيط الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية.

أصبح جوار الجزائر مقلقاً بسبب الأزمة الليبية، والانسداد السياسي في تونس وعدم الاستقرار السياسي والأمني في دول الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا، أضف إلى التوتر الدائم مع المغرب، الذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[2].

هذا ما أدى إلى التحول في رؤية تجسيد سياسة خارجية استباقية وفاعلة في مناطق النزاع والتهديدات على حسب المصلحة السياسية الخارجية للجزائر وحتى لا تبقى الجزائر تمارس أقوالا دون أن يتبعها تفعيل لوجود

(1) **حسين سالم**، المرجع السابق، ص 13-14.

(2) **عبد النور تومي**، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، 2022/06/29، [orsam.org.tr]، (2024/05/20).

قوات عسكرية تدعم المواقف السياسية فقد ورد في المادة 91 الفقرة 2 من التعديل الدستوري فـي نوفمبر 2020: "لرئيس الجمهورية أن يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين (3/2)، أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"[1].

تبنت السياسة الخارجية الجزائرية مجموعة من الأولويات في عهد الرئيس عبد المجيد تبون والتي نحاول تلخصيها فيما يلي:

الفرع الأول: الحفاظ على الأمن القومي الجزائري.

والذي يعتبر أولوية وركيزة أساسية نحو استقرار الدولة، وتمثل ذلك في الانخراط المتسارع في الصراع الليبي، والدعوة لحتمية الحل السياسي لها بعيدا عن التدخلات العسكرية، وذلك لما يمثله ذلك من ضغط كبير على الحدود الجزائرية–الليبية التي تبلغ قرابة 1000 كم، إلى جانب الاهتمام بملف الإرهاب في الساحل والصحراء وحتمية التعاون الإقليمي والدولي في تقويض الحركات المسلحة المتطرفة في تلك المنطقة بما يساعد في تحقيق الاستقرار داخل دول الساحل والصحراء ويعزز من الأمن القومي الجزائري.

وبشكل عام نجحت الجزائر ووفقت إلى حد كبير في مكافحة الإرهاب بتبني مقاربة استراتيجية تحمل أبعادا سياسية كالحوار السياسي والسلمي بين كل الأطراف، وعسكرية أمنية كالإكراه والضغط الأمني، واقتصادية من خلال إعادة جدولة ومسح الديون للدول ودعم المساعدات الإنمائية[2].

الفرع الثاني: محاولة احتواء القضايا التقليدية.

إن إحدى الأولويات الرئيسية للإدارة الجزائرية الجديدة الدفع لحل القضايا العالقة التي تؤثر على تفاعلاتها الخارجية وطبيعة علاقتها بدول الجوار، وهنا نجد توجها جديدا نحو تصفير المشكلات التقليدية، ويأتي على رأسها قضية الصحراء محل التوتر مع المغرب، وقد برز هذا في حديث الرئيس عبد المجيد تبون أثناء خطاب التنصيب والذي رأى خلاله أن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وأن الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي هما الجهات المنوط بها حل تلك القضية على خلفية المبادئ العالمية الداعمة لحق تقرير المصير، دون أن يعكر ذلك العلاقات المشتركة بين الجزائر والمغرب.

الفرع الثالث: العودة للبيئة الإفريقية والعربية.

وهذا بعدما ظلت الجزائر لفترات طويلة تمتاز بالتجمد الديبلوماسي، وظلت بعيدة عن العمل المشترك في إطار تلك الدائرتين خاصة في الفترة الأخيرة لحكم بوتفليقة ومرضه الذي حال دون استقبال أو القيام بزيارات مختلفة لدول تلك المنطقة، فضلا عن اعتماده بشكل كبير على المؤسسة العسكرية دون الخارجية الجزائرية، كما أن طول أمد الحراك الشعبي واستمرار حالة الانسداد السياسي الداخلي أحدث في الدبلوماسية الجزائرية تراجعا

(1) **محمد زيتوني**، «التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية 2019–2023»، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد2، المجلد18، 2024/01/18، المسيلة، ص 490.
(2) **عبد الرحيم رحموني وآخرون**، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، ط1؛ (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019)، ص 34.

كبيرا عن الحاضنة العربية والإفريقية، وهو الأمر الذي باتت تستوعبه الجزائر الجديدة وتعمل على تغيره وذلك من خلال إعطاء الخارجية الضوء الأخضر في التفاعلات المختلفة[1].

(1) **حسين سالم**، المرجع السابق، ص 15-16.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

تُعدّ السياسة الخارجية لأي دولة مرآةً تعكس تصوّرها لذاتها ولمكانتها بين الأمم، كما تعبّر عن المبادئ التي تؤمن بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في محيطها الإقليمي والدولي. وقد شكّلت السياسة الخارجية الجزائرية نموذجًا متميزًا في هذا المجال، إذ انطلقت من مرجعية ثورية وتاريخية راسخة، واستمدّت ثوابتها من قيم التحرر والسيادة والتضامن الدولي. وبفضل هذا النهج الثابت والمرن في آنٍ واحد، استطاعت الجزائر أن تحافظ على موقعها الفاعل في القضايا الإقليمية والعالمية، وأن تجعل من مبادئها منطلقًا لتحديد أهدافها الاستراتيجية في مجالات السلم والأمن والتنمية والتعاون الدولي.

في هذا السياق، يتناول هذا المبحث المبادئ الأساسية التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية، والأهداف الكبرى التي سعت إلى تجسيدها، بما يبرز خصوصية الرؤية الجزائرية في إدارة علاقاتها الدولية.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

بنت الجزائر على الساحة الدولية موقعا هاما ومكانة مرموقة تميزت بسياسة خارجية على درجة عالية من الانسجام والثبات، كما أظهرت مستوى من المرونة والحيوية لم يؤد بها إلى الميوعة والتذبذب، مما جعل المراقبين الأجانب يعرفون سلفا وبسهولة مواقفها في القضايا الهامة المطروحة على المجامع الدولية أو في اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف وخاصة إذا تعلق الأمر بمسائل مبدئية مثل حق الشعوب في تحقيق مصيرها والدفاع عن مصالحها الحيوية وبوجه أخص حماية سيادتها الوطنية[1].

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ جاءت بها مواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، كما نصت جل الدساتير التي عرفتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على جملة من المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية كانت بمثابة الركيزة الأساسية لتفعيل دورها على المستويين الدولي والإقليمي وفيما يلي تفصيل هذه المبادئ:

الفرع الأول: ضبط الحدود مع دول الجوار وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة من حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، أي ما بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران 15-06-1969 واتفاقية تلمسان 27-05-1970 ثم معاهدة الرباط -1972 15-06 ثم معالجة مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ثم بعدها التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 06-01-1970 وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم -1983

(1) **إبراهيم عبد العالي**، «أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي 1962-1994»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد1، المجلد08، 2023/06/13، الجزائر، ص 869.

19-05 كما تم التوقيع مع موريتانيا في 12-13 -1983 ومالي يوم 08-05-1983 ومع النيجر يوم 05-01-1983 أما الحدود الليبية الجزائرية فضبطت بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع دول الجوار من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة وقداسة الحدود[1].

الفرع الثاني: مبدأ التعاون بين الدول المتجاورة.

هذا المبدأ ثم إعطاؤه أهمية إلى جانب المبدأ الأول، لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري.

ويقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين مجاورتين أو أكثر. ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية، كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول.

وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور، فإن الجزائر وقعت اتفاقية الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات، لكن أبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس حيث تركزت جهود البلدين على: تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين، مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، وكانت هذه المشاريع اقتداء بالمشاريع التكاملية للدول الأوربية التي كانت لها نتائج باهرة فيما بعد[2].

الفرع الثالث: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية.

لقد بقيت العديد من الدول الإفريقية منذ استقلالها رهينة عدم الاستقرار، سوء الحكم، الفساد، والانقلابات العسكرية، إضافة إلى الصراعات الاجتماعية داخل الدول الإفريقية من قبيل أنغولا، رواندا، أوغندا ...الخ، فنهاية الحرب الباردة رسمت "علاقة زبونية" بين القوى الكبرى والدول الإفريقية، أدت إلى فراغ في السلطة تحول فيما بعد إلى صراع باسم الايديولوجيا، والدين والعرق[3].

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار يحول

(1) **عبد الرؤوف بن الشيهب وعبد الكريم كيبش**، «السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف»، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018، قسنطينة، ص 503.
(2) **عبد الرحيم مرحوم**، «ملامح السياسة الخارجية الجزائرية»، مجلة الحقوق والحريات، العدد2، المجلد18، 2017/10/05، بسكرة، ص 27.
(3) **محمد الصالح جمال**، خصخصة الأمن في إفريقيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، د.ت)، ص 122.

دون حدوث اصطدامات مسلحة فيما بينها، فمنذ الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل الحدود مع جيرانها وحاولت حلها بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، وكذلك جهود الجزائر لتسوية مختلف النزاعات مثل الأزمة المالية والليبية فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات[1].

مرد هذا التمسك بهذا المبدأ، هو التداعيات المدمرة للتدخل الأجنبي في إفريقيا، حيث اعتُبرت إفريقيا كأكبر قارة تشهد تزايدا مستمرا من حيث عدد اللاجئين، إذ توجد ثمانية دول إفريقية يزيد عدد لاجئيها عن 10 آلاف لاجئ[2].

الفرع الرابع: مبدأ حق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني.

لقد عملت الجزائر جاهدة منذ ثورة التحرير على دعم الحركات التحريرية خاصة تلك التي كانت بل دعت الكل، رغم المحاولات الكثيرة لاحتوائها بمشاريع كالحكم الذاتي للأقاليم إلا أنها لم تحقق ذلك.

وارتبط مبدأ دعم حق الشعوب التصور الجزائري بعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، وتونس مند الاعتداءات الأجنبية عليها وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أو المؤتمر الوطني الإفريقي في دولة إفريقيا الجنوبية.

أما الاستقلال الوطني فقد كانت إرادة القادة الجزائريين آنذاك مركزة على استرجاع الاختصاصات السياسية والاقتصادية والثقافية للسيادة الوطنية سياسيا من خلال تبني سياسة خارجية نشطة اقتصاديا من خلال إعادة تملك القدرات الاقتصادية وأخيرا اتفاقيات وذلك بالعمل على تأهيل الإرث القومي الجزائري وخاصة الموروث اللغوي ليتم على إثر دلك اعتماد مسار التقريب[3].

الفرع الخامس: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 7/2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية.

تستند الجزائر في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى **الطابع المحلي للمقاربة،** لأن الحلول المطبقة في أفغانستان لا يمكن أن تطبق بالضرورة على دول الساحل، رافضة بذلك التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي لدول المنطقة، مفضلة بالمقابل أسلوب المساعدة التقنية من قبل الدول الكبرى في التصدي للظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي[4].

(1) **نور الدين فلاك**، مطبوعة دعم بيداغوجي تحت عنوان السياسة الخارجية الجزائرية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص علاقات دولية، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: 2023-2024)، ص 79.

(2) **موسى بن قاصير**، النزاعات الإثنية في إفريقيا، ط1؛ (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022)، ص 254.

(3) **فاروق شتوان وخالد ربطي**، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل، 2016/2015، ص 12.

(4) **وهيبة دالع**، مرجع سابق، 175.

الفرع السادس: مبدأ دعم مبدأ التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية.

تعرضت دول العالم الثالث قبل استقلالها إلى الاستغلال الفاحش لقدراتها البشرية والمادية من طرف الاستعمار تلبية لحاجات مؤسساته الاقتصادية والمالية، كما تركزت استثماراته في استخراج موادها الأولية والطاقوية إضافة إلى ذلك قضى على زراعتها الغذائية وعوضها بالزراعة التجارية مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يقم مؤسسات تحويل المواد الأولية بمختلف أصنافها في المستعمرات بل في أوطانه.

ركز المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر سنة 1973 على بروز الفوارق الكبيرة بين الدول المتقدمة الاستعمارية والدول المستقلة حديثا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك وبتوجيه من الجزائر تم التركيز على المسائل الاقتصادية حيث نادت الجزائر بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي القائم وغير العادل.

وفي هذا السياق اجتمعت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورة طارئة في أفريل 1974 بدعوة من الجزائر لدراسة موضوع النظام الاقتصادي العالمي وذهب الرئيس بومدين إلى نيويورك وألقى خطابا طالب فيه بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على التعاون بين الدول وكذلك إعادة النظر في المنظمات الاقتصادية العالمية وتخفيف ديون بعض الدول[1].

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية.

بعد فترة الاستقلال وخلال فترتي الستينيات والسبعينيات تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من فرض عطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في انقسام لأحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي إلى غاية التبعية في الكثير من الأحيان ورسخت هذه الدولة الفتية، التي انتزعت استقلالها بعد تضحيات كبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها، مما جعلها ترسخ مبادئ سياستها الخارجية لا زالت إلى يومنا هذا ومن بين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية نذكر ما يلي:

الفرع الأول: المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي.

هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج تحت مفهوم الدفاع الوطني، ومن مهام الجيش الوطني الشعبي الحفاظ على سلامة التراب الوطني والوحدة الوطنية وحماية السيادة الوطنية ورموزها ورفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر وفي دول الجوار.

الفرع الثاني: زيادة قوة الدولة.

يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها ووجودها كقوة إقليمية.

(1) **إسماعيل دبش**، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالة الساحل الإفريقي والعالم العربي، (الجزائر: دار هومة، 2017)، ص 151.

الفرع الثالث: الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية.

ترتبط المصالح الحيوية للجزائر بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه الحفاظ على الثروات الوطنية، فتطوير المستوى الاقتصادي يعتبر هدف هام بل إن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية تشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات والسياحة ...إلخ[1].

بالإضافة إلى هذه الأهداف فقد جاءت رؤية الرئيس تبون في مجال السياسة الخارجية مختلفة عن السياسة الخارجية السابقة حيث رفع شعار "من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية" ملقيا الضوء على 07 محاور أساسية هي:

أولا: الدفاع عن المصالح العليا للأمة.

في عالم تطبعه أحداث غير متوقعة، وفي ظرف إقليمي محفوف بالمخاطر، ستحرص الحكومة على وقاية الجزائر من كل التهديدات والمحاولات الرامية إلى المساس بمقوماتها ووحدتها وسلامتها وحيادها عن أهدافها المتمثلة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعن دورها كفاعل هام في الساحتين الإقليمية والدولية.

ثانيا: المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين.

إن الجزائر بحكم تاريخها ووزنها وموقعها الجغرافي المركزي بين القارة الإفريقية والوطن العربي والبحر الأبيض المتوسط، ستلتزم أكثر من أي وقت مضى بترقية مبادرات والقيام بمساع وبذل جهود من أجل المساهمة في تسوية الأزمات والنزاعات في المنطقة على غرار النزاع في الصحراء الغربية والأزمة في ليبيا أو عدم استقرار الأوضاع في منطقة الساحل الصحراوي، وكذا عبر القارة الإفريقية والشرق الأوسط والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

ثالثا: توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا.

سيتم تجسيد البعدين العربي والإفريقي بشكل كبير في إطار إعادة تفعيل النشاط الديبلوماسي الجزائري، من أجل توطيد روابط الأخوة والصداقة مع بلدان هاتين المنطقتين اللتين تعدان جزء من العمق الاستراتيجي والتجذر الحضاري لبلادنا.

رابعا: ترقية السلم في العالم وترسيخ مبدأ الشراكة.

على الساحة الدولية، ستقوم الجزائر بنشاط استباقي ومتعدد الأشكال، من أجل تمكين بلادنا من تعزيز مكانتها كفاعل نشيط، بحيث تساهم كما كانت كذلك في الماضي في تسوية الأزمات والتوترات على المستوى

(1) **حسين سالم**، المرجع السابق، ص 22-23.

الدولي وتؤثر على مجرى الأحداث الهامة في تاريخ المجتمع الدولي وفي حياة البشرية وستستمر الجزائر بشكل منهجي وعقلاني، في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم شركائها[1].

خامسا: الديبلوماسية الاقتصادية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.

ستواصل الحكومة الأعمال المجددة التي تمت المبادرة بها في بداية سنة 2021 وفق توجيهات السيد عبد المجيد تبون، في مجال الديبلوماسية الاقتصادية من أجل تقديم كل مساهمتها في تحقيق الأهداف المحددة في الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي التي انعقدت في شهر أوت 2020.

سادسا: عصرنة الأداة الديبلوماسية وتسيير الموارد البشرية.

في إطار مخطط عمل الحكومة الرامي إلى عصرنة الإدارة وتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام وتسيير الموارد البشرية، سيتم تجسيد الأعمال الآتية : تعزيز مكانة الشباب والنساء والكفاءات الوطنية في تأطير الجهاز الديبلوماسي، توظيف إطاراتنا في المؤسسات الإقليمية والدولية، بما يسمح بتعزيز وجودنا ونفوذنا على مستوى هذه المنظمات، مضاعفة عمليات التكوين وتحسين المستوى من خلال تعزيز اختصاصات وصلاحيات المعهد الديبلوماسي والعلاقات الدولية، إنشاء لجان خاصة للتكفل بالملفات المتعلقة بتصنيف المناصب الديبلوماسية والقنصلية حسب المناطق وضمان الرعاية الطبية لكافة المستخدمين قيد النشاط بالخارج وترشيد التسيير المالي ومسألة الأملاك غير المنقولة للدولة الجزائرية بالخارج.

سابعا: استراتيجية مجددة تجاه جاليتنا الوطنية المقيمة بالخارج.

يجدر التذكير بالروابط المتينة جدا التي تربط أفراد جاليتنا المقيمة بالخارج ببلدهم الأصلي بمختلف فئاتها وأجيالها حيث يشهد على ذلك دورهم الحاسم في الوعي الجماعي بأهمية التمتع بسيادتنا وهويتنا ومساهمتهم في الكفاح من أجل الاستقلال، إن قرار السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون القاضي بإضافة البعد المتعلق "بالجالية الوطنية بالخارج" إلى التسمية الرسمية لوزارة الشؤون الداخلية، يؤكد مدى الأهمية الإستراتيجية التي تم إيلاؤها لهذه الفئة الهامة من مواطنينا[2].

(1) **محمد زيتوني**، المرجع السابق، ص 491.

(2) **محمد زيتوني**، المرجع السابق، ص 491-492.

المبحث الثالث: سمات السياسة الخارجية الجزائرية.

إن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت وفية للنهج الذي اتخذته منذ ظهور الحكومة المؤقتة، فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من السمات الواضحة، هذه السمات يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية، فقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري، أو مستمدة من الممارسة بعد الاستقلال، ومن هذه السمات يمكن ذكر:

- سيطرة العوامل الشخصية للرئيس؛
- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية؛
- الحياد في مواقفها تجاه النزاعات، مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة كما حدث في النزاع الأثيوبي الإرتيري، الصومالي الأثيوبي، الإيراني العراقي[1].

المطلب الأول: العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد كبير وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال وذلك من خلال منح الدساتير الجزائرية صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد[2]، حيث:

أ- جاء في دستور 1963 في مادته الثامنة الخمسين "لرئيس الجهورية كل حقوق وضع خطة لسياسة الخارجية عن طريق الحكومة التي عينها، وربط التعاون بين السياستين الداخلية والخارجية".

ب-جاء في دستور 1976 تبعا لما جاء به دستور 1963 "حيث وجب على رئيس الجمهورية تنفيذ قرارات سياسة العامة للشعب الجزائري".

ج-جاء في دستور 1989 في مادته الرابعة والسبعين "على رئيس الجمهورية إقرار السياسة الخارجية وتوجيهها عن طريق التعيين والأمر والتنفيذ فهو الذي يعين السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين، وهو من يهتم بنشاطهم الخارجي وإنهاء مهامهم والتعامل مع الاعتمادات التي تصدر من الدول الأخرى كالاستقبال واعتماد سفراء الدول الأجنبية وترسيمها داخل الجزائر".

كما جاءت المادة 77 من دستور 1996 والتي ركزت على أن صانع القرار عن طريق رئيس الجمهورية يساهم ويتحكم دستوريا عن طريق القوانين التي يفرضها الدستور وعن طريق مؤسسة الجيش على القرارات

(1) **عبد الرحيم مرحوم**، المرجع السابق، ص 32.

(2) **نور الدين فلاك**، المرجع السابق، ص 80.

خاصة في الأمور ذات الطبيعة الأمنية نظرا لخبراتها في متابعة كل القضايا والعلاقات التي تربط البلاد بالدول الأخرى[1].

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مسألة الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تأثير العوامل الشخصية عليها من خلال تغير الرؤساء كما هو الحال في بقية الدول، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار، حيث أن الاهتمام المتزايد لصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية يعمل على تعظيم دوره فيها ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض[2].

وبالتالي فإن تغير السياسة يتعلق بتغير الرؤساء فعند قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أصبحت الدولة الجزائرية أكثر تفتحا على الرأسمالية، بينما كانت في وقت الرئيس بومدين لا ترى عن الاشتراكية بديلا وعليه فإن هذا التغير في صنع القرار قد يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل تدريجي دون المساس بالمبادئ العامة لها لتصبح بذلك السياسة الخارجية للجزائر تابعة لمدى اهتمام الرئيس بها، فالسياسة الخارجية في وقت بوتفليقة وزير الخارجية السابق والذي نال مناصب في الأمم المتحدة، ليست نفسها السياسة الخارجية للرئيس السابق اليمين زروال بسبب الطابع العسكري للثاني والدبلوماسي للأول[3]، و ليست نفسها السياسة الخارجية الحالية و المبنية على المحاور السبعة المذكورة آنفا.

إضافة إلى أنه يبقى دور العوامل الشخصية في تطور أو تراجع السياسة الخارجية على حساب شخصية صانع القرار واهتماماته في حقل السياسة الخارجية والتي تختلف من رئيس إلى آخر.

المطلب الثاني: الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية.

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بطابع الحياد الذي ورثته عن جبهة التحرير الوطني الثورية والتي تميزت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تخض في الخلافات العربية–العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية[4].

(1) **عبد الحق بوسماحة**، البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية 1999–2019، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2022/2021، ص 69.

(2) **نور الدين فلاك**، المرجع السابق، ص 81.

(3) **عبد الرحيم مرحوم**، المرجع السابق، ص 33–34.

(4) **حسين سالم**، المرجع السابق، ص 27.

كما التزمت الجزائر من خلال خبرتها الدبلوماسية في تسيير سياستها الخارجية عبر مراحل تطورها بعد الاستقلال أو من خلال أزماتها الداخلية بالتمسك بالحياد دون ميول لطرف آخر اتجاه أي أزمة وموقف دولي محافظة على مبادئها التي ترتكز عليها سياستها الخارجية كحق الشعوب في تقرير مصيرها، لذلك كسبت الرأي العام العالمي بدورها المتناسق في التعامل حيال القضايا الدولية ومركزها المقبول والذي عرفت به إلى يومنا هذا من خلال دعوتها من طرف لحل الأزمات عبر الوساطة والتفاوض أو من خلال عدم تعاملها السريع تجاه الأزمات والذي اكسبها سمعة ومكانة دوليتين خاصة أن الجزائر باستعمال أداتها الدبلوماسية عن طريق الوساطة والتفاوض ترفض أي نوع من أنواع الانحياز لطرف الآخر مهما كانت علاقاتها به، فنجد أن السياسة الخارجية تدخلت في العديد من النزاعات كوسيط والذي كان أشهرها النزاع الأريتيري الإثيوبي والذي فشلت العديد من المنظمات الدولية والهيئات الأممية لحله، حيث أصبحت الجزائر بحل النزاعات دون الانحياز مقبولة للوساطة فمثلا: نجد النزاع بين العراق وإيران والذي شهد انحياز جل الدول العربية للعراق لانتمائها العربي إلا أن السياسة الخارجية الجزائرية التزمت الحياد وباشرت مفاوضاتها للحل السلمي دون الرجوع للقوة ونجحت فيه، كما أنها التزمت في مبادئها التحررية عندما دعمت أريتريا، والتي تدعو إلى استقلال أقاليمها وحق شعبها في تقرير مصيره اتجاه جميع الدول العربية التي كانت تتحايل ضدها في العديد من الأزمات التي مرت بها بل وقفت حيادية لمناهضة الاستعمار في إفريقيا ودعم حركات التحرر من باب الحياد ومبدأ التحرر وجعلت من الجزائر عنصر فعال في تسوية النزاعات الإفريقية خاصة عندما أصبحت تقبل من كل الأطراف المتنازعة نتيجة لعدم انحيازها واستعمالها في وساطتها لمساومات تخص مصالحها، بل هدفها تطبيق المبادئ والحفاظ على سمعتها عن طريق سماتها التي أصبحت ثابتة اتجاه النزاعات الإقليمية والدولية حتى وإن كلفها الأمر الإخلال في توازن مصالحها[1].

المطلب الثالث: النشاط أثناء الأزمات.

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها التراجع قليلا بحسب الوضع الداخلي للدولة، فالأولوية عند صناع القرار هو تحقيق الاستقرار الداخلي أولا، حيث في ظل الثورة التحريرية شهدت الديبلوماسية الجزائرية نشاطا مكثفا وقويا للتخلص من الاستعمار واستمر هذا النشاط إلى فترة ما بعد الاستقلال[2].

لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة البداية، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال الأزمة لمحاصرة الجزائر وكانت مرحلة صعبة عاشتها الجزائر لتعود من جديد إلى نشاطها المكثف من أجل جلب الدعم والتأييد للقضية الصحراوية على اعتبار أنها قضية تقرير المصير وعزل المغرب عن العمل الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل:

(1) **عبد الحق بوسماحة**، المرجع السابق، ص 70.

(2) **نور الدين فلاك**، المرجع السابق، ص 82.

تونس، موريتانيا، مصر، ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية إلى منظمة الوحدة الإفريقية عام 1981 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك.

وأثناء العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر أدت إلى تراجع نشاطها الديبلوماسي وسيطر الجمود على السياسة الخارجية الجزائرية[1].

كل هذا جعل الجزائر تبتعد عن دورها الإقليمي، ومع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في السنوات الأولى من حكمه عمل على إعادة الدور الهام للجزائر في إفريقيا خصوصا، فعمل على إنهاء النزاع الأثيوبي الإريتري الذي كان للسياسة الحذرة التي اتبعتها الجزائر في منطقة القرن الإفريقي خاصة في الثمانينات وضعتها في موقع قبول لعرض وساطتها عبر منظمة الوحدة الإفريقية إذ سهل تمحور معظم القادة الأفارقة حول منح الجزائر الثقة للقيام بمهام في القرن الإفريقي إضافة إلى النزاع الأثيوبي الصومالي، والحرب الأهلية في مالي أيضا سنة 2002.

ومنذ رجوع الأوضاع الداخلية إلى الاستقرار عمدت الجزائر مرة أخرى إلى الركود في الميدان الدبلوماسي وعدم فعاليتها في حل الأزمات التي تواجه الدول التي تربطها بالجزائر علاقات قوية في صورة الأحداث في كل من ليبيا ومصر وتونس (ثورات الربيع العربي)، والتي تعاملت الجزائر فيها مع الأمر كأنه لا يعنيها[2].

(1) **حسين سالم**، المرجع السابق، ص 26.

(2) **عبد الرحيم مرحوم**، المرجع السابق، ص 35-36.

خاتمة الفصل:

شكلت المرجعية التاريخية أسس ومبادئ لتوجهات وأبعاد سياسة الجزائر الخارجية، حيث اتسمت بالعديد من السمات طيلة مسارها، بداية بالتجربة التي مرت بها الجزائر أثناء الاستعمار، أين شكلت محطة كبرى ومرجعية متجذرة في أذهان الجزائريين، والذين رسموا بها الثوابت الوطنية التي لا تناقش، وفي مقدمتها القيم الإسلامية، وحدة التراب الوطني، الوحدة والسيادة الوطنية، ورفض التدخل الأجنبي.

ويمكننا القول إن السياسة الخارجية الجزائرية تميزت عموما بالثبات على جملة المبادئ المنصوص عليها دستوريا، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وغيرها من المبادئ التي ظلت تحكم النشاط الخارجي للجزائر في شتى المحافل الدولية، وهو ما أضفى لحضورها صفة التميز بالمصداقية والفعالية، وهذا من خلال مساهمتها الدائمة للسعي لحل العديد من القضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين ومساندة قضايا التحرر.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا

مقدمة الفصل:

تطرح مسألة التغير في السياسة الخارجية وتأثرها بالسياسة الدولية إشكالا على مستوى حقل العلاقات الدولية، ويرجع هذا إلى إشكالية عدم الإجماع حول طبيعة، إمكانيات، ونتائج التغير في صيرورة العلاقات الدولية، حتى بداية الثمانينات من القرن الماضي كان حقل العلاقات الدولية ما يزال مفتقرا لنظرية قائمة لفهم التغير في السياسة الخارجية.

يُعرِّفُ "هولستي" **"K. J. Holsti"** التغير في السياسة الخارجية بأنه تعديل حاد في أنماط العلاقات الدولية لدولة ما، ويعتبر أن المتغير التابع في هذه العملية هو التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية الدبلوماسية، الثقافية العسكرية التجارية والاقتصادية وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلى دور الوكلاء داخل الدولة ونية صانع القرار في إعادة صياغة سياسة خارجية وهو ما يعبر عنه بإعادة توجيه السياسة الخارجية[1].

أما "**شارلز هيرمان**" **"Ch. Herman"**، فيعتبر أن التغير في البرامج، الأهداف والتوجهات هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية؛ في حين يرى "**روزنو**" **"J. rosenau"** أن التغير في السياسة الخارجية لا يتم بشكل مفاجئ وإنما بشكل تدريجي؛ ويُقصد بالتدريجية في تغير السياسة الخارجية، أن السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا تتغير تغيرا جذريا عبر الزمن إلا في حالات نادرة، وأن الوحدة الدولية تتجه عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسية لسياستها الخارجية وقبول التغير المحدود في الأبعاد الهامشية لتلك السياسة[2].

وسنحاول في هذا الفصل، تناول السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا من خلال:

- ⇦ المبحث الأول: التحولات الداخلية في السياسة الخارجية الجزائرية.
- ⇦ المبحث الثاني: البعد الأمني والسياسي.
- ⇦ المبحث الثالث: البعد التنموي الإقتصادي.

(1) **محمد حمشي**، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين، http://politics-ar.com/ar2/?p=3069، يوم 11 مارس 2014.

(2) **ناصف يوسف حتى**، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 196.

المبحث الأول: التحولات الداخلية في السياسة الخارجية الجزائرية.

في الدول النامية، لاسيما في حالة حدوث ثورة سياسية على النظام القائم، فإن التغيُّر في السياسة الخارجية، يُعدُّ امتدادا للتغير الجذري في طبيعة النخبة السياسة الحاكمة، تزداد حدة هذا التغير، إذا ارتبطت الثورة بحالةٍ من التبعية السياسية لإحدى القوى الخارجية؛ ففي هذه الحالة، يرتبط التغير في السياسة الخارجية جزء من محاولة النخبة الجديدة لوضع حد لحالة عدم التكافؤ الاقتصادي، كما أن هذا التغير في السياسة الخارجية قد لا ينشأ بالضرورة نتيجة عامل داخلي، فقد يكون نتيجة عوامل خارجية تتحد مع إدراك النخبة السياسة للتغير في البيئة، ومدى توافر البدائل، وتكاليف التغير.

المطلب الأول: التحولات السياسية والأمنية.

من خلال متابعة مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر، تتبين قدرة النظام السياسي على التفاعل مع مخرجات الأزمات عن طريق الإصلاحات السياسية كلما استدعت ذلك الظروف السياسية للبلاد، فمنذ تعثر التجربة الديموقراطية الوليدة في الجزائر، توالت مشاريع الإصلاح في صورة دستور سنة 1996 الذي أقر ثنائية المجلس في البرلمان، ثم تعديلات سنوات 2002 و2008 التي مست المادة 77 المتعلقة بفتح العهدات الرئاسية. وتحت تأثير موجة الربيع العربي سنة 2011، بادر الرئيس السابق "**عبد العزيز بوتفليقة**" على اقتراح إصلاحات سياسية في خطابه في 15 أفريل 2011، مست العديد من القوانين العضوية. وفي يوم 07 فيفري 2016 تمت المصادقة من قبل نواب غرفتي البرلمان على مشروع تعديل جديد للدستور، مست التعديلات تكريس الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، تحديد العهدات الرئاسية بعهدتين فقط وخلق منصب الوزير الأول بدلا من رئيس الحكومة، بعد استشارة الأغلبية البرلمانية، تعزيز الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

وعلى الرغم من الرفض النسبي لهذه الإصلاحات السياسية التي تم اعتبارها بعيدة عن تكريس ديموقراطية دستورية تستمد شرعيتها من الشعب، إلا أنه وبعد ظهور الحراك الشعبي الذي أدى إلى استقالة الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" يوم 02 أفريل 2019، وتواجد البلاد أمام خياري الدخول في مرحلة انتقالية أو تطبيق المادة 07 من الدستور، فقد أدى ذلك إلى تغيرٍ ديموقراطي بدعمٍ من القوى الحديثة في المؤسسة العسكرية وتراجع القوى التقليدية، سواء عن طريق إقصاء الوجوه القديمة في مؤسسات النظام السياسي من طرف الحراك الشعبي، أو عن طريق التغير على مستوى النخب في هذه المؤسسات، في صورة المترشح للانتخابات الرئاسية لسنة 2019، والرئيس الحالي للجمهورية الجزائرية "**عبد المجيد تبون**"[1].

ولفهم الجانب المؤسسي في ملامح السياسة الخارجية الجزائرية والتي هي في جزءٍ منها إلتزامات برنامج الرئيس الجديد في إطار تصوره لـ "**الجزائر الجديدة**"، فإنه من الضروري إلقاء نظرةٍ على ما جاءت به هذه الالتزامات الـ 54 في مجال السياسة الخارجية. في الواقع، فإن أول ما يمكن ملاحظته أنها جاءت مختلفة عن

(1) **سليم العايب**، السياسة الخارجية الجزائرية: تحول المنطلقات والأدوار، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية _جامعة الجزائر 3_ السنة الجامعية 2019-2020، ص 221.

السياسة الخارجية السابقة، وتحت عنوان "**من أجل سياسة خارجية دينامية واستباقية**" وتطرح رؤية جديدة مع الحفاظ على الثوابت والمبادئ الأصيلة للسياسية الخارجية الجديدة؛ انضوت تحته الالتزامات الفرعية 48، 50، 51، 52، والتي حملت المُرتكزات التالية[1]:

- مراجعة الأهداف والمهام الكلاسيكية للدبلوماسية الجزائرية (العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف)؛
- تجسيد دبلوماسية ثقافية ودينية في خدمة الإشعاع الثقافي للجزائر؛
- حماية الجالية الوطنية في الخارج والمغتربين وترقية مشاركتهم في التجديد الوطني.

أما من خلال فحص وثيقة دستور 2020، باعتباره أسمى نص قانوني في الدولة، فنستشف من خلاله تكريس المؤسس الجزائري للمبادئ التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية، من خلال التأكيد على التمسك بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية، الشراكات القائمة على المصالح المتبادلة، في ظل احترام أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، فضلا عن الامتناع عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، والتضامن مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق تقرير المصير، ودعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه[2].

وعلى خلاف التأكيد على تلك مبادئها التقليدية، فإن أهم تغير عرفه الدستور في مجال السياسة الخارجية ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية ودورها في الخارج باعتبارها إحدى مؤسسات تنفيذ هذه السياسة، والذي شهدت تحولا نوعيا، فقد ورد في المادة 91 فقرة 02 أن رئيس الجمهورية "... يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"[3]، وهي الخطوة المغايرة لما سبق.

إن هذا التحول في دور الجيش الوطني الشعبي في الخارج وفقا لوثيقة الدستور، ما هو إلا نتيجة لتعقيد المشهد الأمني بمنطقة الساحل والصحراء، وكذلك التوترات المختلفة للمحيط، وبالتالي فهو تجسيد لرؤية السياسة الخارجية الاستباقية والفاعلة في مناطق النزاع والتهديدات، وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة السياسة الخارجية للجزائر، وحتى لا تبقى الجزائر تمارس أقولا دون أن يتبعها تفعيل لوجود قوات عسكرية تدعم المواقف السياسية[4]. يأتي هذا التحول بعد سنوات من إلحاح الغرب على الجزائر أن تلعب دور الشرطي بمنطقة الجوار خاصة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، في ظل تمسك صانع القرار قبل سنة 2020 أن لعب هذا الدور له

(1) **الإلتزامات الـ 54، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،[https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments]، (2024/08/10).

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.

(4) **زيتوني محمد**، مرجع سابق، ص 490.

إفرازات جد سلبية من حيث تحفيز العدائية تجاه الجزائر، إضافة إلى تعارض ذلك مع العقيدة الأمنية للسياسة الخارجية وهي "عدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول"[1].

عطفا على ما سبق، برزت كذلك معالم السعي نحو تحقيق سياسة خارجية نشطة واستباقية للجزائر الجديدة من خلال مخطط عمل الحكومة لسنة 2021، أين تمت الإشارة في الفصل الرابع من المخطط وبشكل صريح إلى السعي نحو تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية. وهي لغة تعكس تقييما سلبيا لصانع القرار الحالي بخصوص الأداء الدبلوماسي الجزائري في العقد السابق، أين عرفت الجزائر قدرا من التراجع والتهميش، الأمر الذي يفرض تحيينا للأهداف وطريقة عمل الجهاز الدبلوماسي الجزائري. يتضمن مخطط عمل الحكومة جملة من النقاط التي ترتكز عليها السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي للجزائر الجديدة، وذلك وفق الموجهات التالية[2]:

- الدفاع عن مصالح الأمة؛
- المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين؛
- توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا؛
- ترقية السلم في العالم والشراكة؛
- عصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية؛
- إستراتيجية مجددة تجاه الجالية الوطنية بالخارج.

تعكس القراءة الأولية لهذه العناصر طموحا كبيرا لدى صانع القرار واتساعا ملحوظا في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية الحالية، كما تتجلى معاني الاستباق من خلال العنصر الأول الذي يدور حول الدفاع عن مصالح الأمة، حيث تسعى الجزائر من خلاله إلى التحرك الوقائي عن طريق مواجهة كافة التهديدات التي تمس أمنها، ودورها كفاعل إقليمي ودولي في ظل وضع دولي غير متوقع، وواقع إقليمي موسوم بالمخاطر[3].

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية.

في سياق سعيه لإضفاء ديناميكية أكثر في الأداء الدبلوماسي الجزائري، دعا الرئيس "**عبد المجيد تبون**" في العديد من المناسبات وفي إطار التزامه التاسع والأربعين (49) الذي يتضمن "**وضع معالم دبلوماسية اقتصادية هجومية في خدمة التنمية الوطنية والمؤسسات والمستثمرين العمومين والخواص**" إلى الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية، مشيرا في كلمته أمام رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية إلى":... فإن دبلوماسيينا مدعوون اليوم، للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية، وذلك عبر استطلاع ودراسة أنماط السوق والاستهلاك وتحديد

(1) **جارش عادل، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري**، ط1؛ (لقاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018)، ص 147.

(2) **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2021، [https://premier-ministre.gov.dz]، (2024/08/17).

(3) **عادل عباسي**، «من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية للجزائر الجديدة: أية حصيلة؟»، مجلة الناقد للدراسات السياسية عدد 01، ص 522.

الفرص المتاحة، للمنتجات الوطنية الجزائرية"[1]، وفي نفس السياق أكد السيد "**الوناس مقرمان**" الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية في كلمته التي ألقاها أمام ممثلي البعثات الإفريقية نيابة عن السيد وزير الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج بمناسبة فعاليات الاحتفال بـ "يوم إفريقيا 2024" على: "تأكيد الجزائر على التزامها بالمساهمة الفاعلة في أجندة إفريقيا 2063، وهو الالتزام الذي حرصت عليه الجزائر من خلال إطلاق العديد من المشاريع نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، مشروع الربط بالألياف البصرية مع النيجر ونيجيريا، وتشاد، ومالي وموريتانيا، مشروع إنجاز أنبوب الغاز بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ووصولا لأوروبا، مشروع خط السكك الحديدة الذي يربط الجزائر بباماكو، مشروع الطريق العابر للصحراء"[2].

ويمكن تلخيص الملامح الاقتصادية، للتغير في السياسة الخارجية الجزائرية فيما يلي:

الفرع الأول: إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.

عرّف المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فيفري 2020، المتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في مادته الثانية بأنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية، وفي إطار ممارسة مهامها يمكن للوكالة أن تتوفر على ممثليات في الخارج، مقامة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ويحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر"[3].

حددت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 42-20 مهام وصلاحيات الوكالة فيما يأتي[4]:

01. المشاركة في تنفيذ وإعداد السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني؛
02. المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها؛
03. تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية والخارجية في خدمة التنمية الوطنية؛
04. ضمان متابعة التسيير التقني والمالي لمشاريع المساعدة والتعاون الدولي لصالح بلدان أخرى.5 . تنسيق تنفيذ سياسة تكوين الأجانب في الجزائر وتكوين الجزائريين في الخارج، وذلك بالاتصال مع الدوائر الوزارية المعنية؛
05. ترقية توظيف الكفاءات الوطنية في الخارج في إطار التعاون الدولي وضمان متابعة ذلك.7 . تنظيم دورات التكوين، لاسيما في مجال تسيير مشاريع التعاون الدولي؛

(1) **خطاب تنصيب رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية السيد عبد المجيد تبون**، 19 ديسمبر 2019،[https://www.el-mouradia.dz/ar/president/inauguration-speech]، (2024/08/17).

(2) تم إلقاء الخطاب يوم 2024/03/26 بمناسبة يوم إفريقيا.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فيفري 2020، الجريدة الرسمية، عدد 07، الصادر بتاريخ 12 فيفري 2020، ص 06.

(4) المرجع نفسه، ص 07.

06. المساهمة في ترقية العمل الإنساني والتضامن لفائدة بلدان أخرى؛
07. إعداد وإقامة علاقات مع المجموعة العلمية ورجال الأعمال الجزائريين المقيمين في الخارج10 . إعداد وتطوير علاقات التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة؛
08. إنجاز دراسات اليقظة الاستراتيجية والاستكشاف، وكذا كل التحاليل التي تساعد على فعالية السياسة في مجال التعاون الدولي؛
09. وضع بنك معطيات حول التعاون الدولي والعمل الإنساني.

وكان رئيس الجمهورية السيد "**عبد المجيد تبون**" قد أعلن في كلمة له خلال قمة الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا (إثيوبيا) يوم 09 فيفري 2020 عن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ذات بعد إفريقي، معتبرا أن المهمة الرئيسة لها هي تجسيد رغبة الجزائر في تعزيز الإعانة والمساعدة والتضامن مع دول الجوار على أرض الواقع خاصة دول الساحل، وأضاف رئيس الجمهورية بأنه ستتم تغطية مجمل نشاطات التعاون من قبل هذه الوكالة التي ستتمتع بكل الوسائل الضرورية لإنجاز مهامها من خلال تحقيق مشاريع ملموسة ومُفيدة[1].

ويمكن القول بعد دخول الجزائر رسميا منطقة التبادل التجاري الحرة الإفريقية في سنة 2021 والتي سنتطرق إليها لاحقا، يبرز الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في استكشاف الأسواق الإفريقية وإعداد الدراسات والتقارير من أجل تزويد القطاع العام والخاص بالمعلومات الاقتصادية الضرورية التي تمكنهما من الولوج لهذه الأسواق ورفع قدراتهما التنافسية، الأمر الذي يساهم في تنويع مداخيل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات[2].

الفرع الثاني: تعديل قانون الاستثمار.

جاء القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار بضمانات قانونية، وهي مبدأ الثبات التشريعي، وضمان حق الملكية الفكرية، إضافة إلى ضمان حق تحويل رؤوس الأموال[3].

فطبقا لنص المادة 13 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، نجد أن المشرع نص على مبدأ الثبات التشريعي، وهو ثبات سريان قانون الاستثمار ابتداء من مرحلة الإنجاز بعد التوقيع على العقد أو اتفاقية الاستثمار إلى غاية إنهاء المشروع الاستثماري، وهذا استنادا لقاعدة "العقد شريعة المتعاقدين"، فإرادة المتعاقدين هي القوة المُلزمة للعقد، وبالتالي تجنب التغييرات الفجائية التشريعية لقوانين الاستثمار، والتي من شأنها أن تُحدِث تخوفا لدى المُستثمرين وتُضيع عليهم فرص تحقيق الربح، وقد أكد رئيس الجمهورية في لقاء صحفي أن

(1) **أسامة عينوش**، «الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: نحو دور جديد للديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا»، (أعمال الملتقى الوطني المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس)، ط1، الجزائر: دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، 2023، ص 44.

(2) **عبد الحميد ميمون**، الوساطة في سياسة الجزائر الخارجية: دراسة حالتي مالي وليبيا منذ 2011، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية _جامعة الجزائر 3_ السنة الجامعية 2023-2024، ص 138.

3 القانون رقم 22-18، المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 50، صادر بتاريخ 28 جويلية 2022، ص 05.

هذا القانون لن يعدل إلا بعد عشر سنوات أو أكثر، وهذا لتفادي التغييرات التشريعية التي كانت تزيد من مخاوف المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر[1].

إضافة إلى مبدأ الثبات التشريعي، نص المشرع على ضمانٍ جديدٍ بموجب نص المادة 09 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار، وهو ما لم يكن موجودا من قبل، لغياب إرادةٍ سياسية حقيقية لتجسيد مشاريع استثمارية ولاستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية خاصة.

أما في المجال المالي فقد منح القانون الجديد ضمان تحويل رؤوس الأموال الناجمة عن الاستثمارات الأجنبية، وهي المسألة التي لطالما كانت مجل تحفظ من قبل الشركاء الأجانب؛ فقد نص المشرع في المادة 08 من القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار على ضمان تحويل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وتوسيع نطاق تحويل العائدات، وذلك لتكثيف ضخ رؤوس الأموال الأجنبية للسوق المحلية بكل سهولة ووضوح بعيدا عن التعتيم، وما على المستثمر الأجنبي إلا فتح حساب مصرفي في الجزائر قصد تسيير عمليات تحويل أمواله من وإلى الجزائر عن طريق رقم التوطين، ويكون من الوسيط المعتمد للعملية التجارية[2].

ومن الواضح أن قانون المالية لسنة 2020 عزز موقف صانع القرار الجزائري إزاء دعم الاستثمار الأجنبي، وذلك بإلغاء شرط الشريك الوطني للمستثمر الأجنبي في مجال الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يتجلى بصفة واضحة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الذي نص في مواده 49 و50 على إلغاء القاعدة 51-49 في مجال الاستثمارات الأجنبية، وعلاوة عن ذلك فصل بشكل دقيق القطاعات الإستراتيجية التي تخضع لشرط الشريك المحلي للمستثمر الأجنبي، وفيما عداها يكون للمستثمر الأجنبي الحق في الشراكة مع مستثمرين وطنيين مقيمين، أو أجانب دون خضوعه لقيد الشريك الوطني الذي كان قائما منذ سنة 2009، وفي هذا الإطار يتمتع هؤلاء بالحرية الكاملة في التفاوض مع شركائهم حول نسبة حصصهم في رأس مال المشاريع الاستثمارية[3].

في الحقيقة، تعبر هذه الأفكار عن قناعة مفادها أنه لا يمكن الحديث عن سياسة خارجية نشيطة للجزائر بدون تجديد في نقاط التركيز والاهتمام، فلا يمكن القول بسياسة خارجية أو دبلوماسية ناجعة بدون إعطاء أولوية للدبلوماسية الاقتصادية التي تحظى باهتمام بالغ في منظومة السياسة الخارجية للدول المتقدمة.

(1) **بوفاتح محمد بلقاسم**، «الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 22-18»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية العدد الأول، مارس 2023، ص 292.

(2) القانون رقم 22-18، المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

(3) القانون رقم 20-07، المؤرخ في 04 جوان 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية، عدد 33، صادر بتاريخ 04 جوان 2020، ص 04.

المبحث الثاني: البعد الأمني والسياسي.

يمكن في إطار دراسة الدور الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية، استخلاص جملة من المؤشرات التي يمكن اعتمادها في قياس مستوى نشاطها، وكذا الحكم عليها وهي المؤشرات التي سنعتمدها في قياس حصيلة السياسة الخارجية الجزائرية منذ سنة 2020، تتعلق تلك المؤشرات بما يلي:

- خطاب السياسة الخارجية.
- عدد الاتفاقيات ونوعية القرارات المتخذة.
- التمثيل في الهيئات الدولية.

علاوة على سبق، إنه من المهم أن نشير إلى أن النشاط في السياسات الخارجية للدولة هو محصلة لجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي اقترنت في لحظة معنية من تاريخ الدولة، بما يدفع نحو اعتماد سياسة خارجية ذات وتيرة نشاط عال وانخراط ملحوظ في العديد من القضايا الدولية والأقاليم الجيوسياسية.

المطلب الأول: خطاب السياسة الخارجية.

لا شك أن السياسة الخارجية هي التعبير الرسمي والمتابعة الملموسة لتحقيق المصالح القومية للدولة، حيث يمكن أن تكون سياسة رد فعل (Reactive) على التأثيرات المتأتية من الخارج، كما يمكن أن تكون استباقية (proactive) أين تأخذ الدولة زمام المبادرة وتخلق هي نفسها الحدث في علاقتها بالخارج. يشير الاستباق عموما إلى فعل أو سلوك ديناميكي يتم على أساس توقعي، وتكون السياسة الخارجية استباقية عندما تتحرك الدولة بمنطق المبادرة بحيث تكون هي الفاعل في بيئتها وعلى درجة كبيرة من الاستقلالية في التخطيط واتخاذ القرارات. يتجسد الاستباق في التحرك المبكر لإيجاد حلول مسبقة للمشاكل كما تتجلى معاني الاستباق في الأفعال الوقائية (Preventive Actions) في مجال مجابهة التهديدات الأمنية والأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الدولة مستقبلا[1].

على المستوى النظري، لاحت إرهاصات إرادة التغيير في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث يتضمن الدستور الحالي بعض الأفكار الجديدة التي تأتي في سياق تنشيط السياسة الخارجية وتحركها الاستباقي.

إلى جانب ما سبق، تجلت فكرة الاستباق في خطب وتصريحات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في العديد من المناسبات. ففي كلمة له على سبيل المثال ألقاها في لقاء مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية بتاريخ 08 نوفمبر 2021 بقصر الأمم، أشار الرئيس الجزائري بشكل صريح على ضرورة التحرك

(1) **عباسي عادل**، مرجع سابق، ص 523.

استباقيا في السياسة الخارجية للجزائر الجديدة، حيث قال: "أما على الصعيد العالمي، فيبقى من الضروري اتخاذ إجراءات استباقية، من أجل ترسيخ دور الجزائر كفاعل مؤثر، يساهم بجدية في مواجهة التحديات الدولية..."[1].

لقد اتضح التوجه نحو تنشيط السياسة الخارجية كذلك من خلال خطاب تنصيب السيد عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد في 2019/12/19، أين تضمن العديد من الكلمات والعبارات المعبرة عن هذا التوجه، ومن ذلك قوله: "وسوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد في سبيل تحقيق استقرار ليبيا الشقيقة... لن تدخر الجزائر أي جهد في سبيل إصلاح الجامعة العربية... سوف تبذل الجزائر مزيدا من الجهد للإسهام استقرار منطقة الساحل وتعزيز التنمية فيها، وتفعيل علاقات التعاون أكثر وأكثر... وسوف تبذل الدبلوماسية الجزائرية مزيدا من الجهد من أجل تطبيق ميثاق السلم والمصالحة في جمهورية مالي الشقيقة". تتضمن هذه الاقتباسات كلمات تصب كلها في معنى السعي نحو إعطاء ديناميكية للدبلوماسية والسياسة الخارجية الجزائرية مثل (سوف تبذل مزيدا من الجهد، تفعيل، أكثر فأكثر).

وفي سياق سعيه لإضفاء ديناميكية أكثر في الأداء الدبلوماسي الجزائري، دعا الرئيس تبون في العديد من المناسبات إلى الاهتمام بالدبلوماسية الاقتصادية مشيرا في كلمته أمام رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية إلى: "... فإن دبلوماسيينا مدعوون اليوم للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية، وذلك عبر استطلاع ودراسة أنماط السوق والاستهلاك وتحديد الفرص المتاحة للمنتجات الوطنية الجزائرية". في الحقيقة، تعبر هذه الأفكار عن قناعة مفادها أنه لا يمكن الحديث عن سياسة خارجية نشيطة للجزائر بدون تجديد في نقاط التركيز والاهتمام، فلا يمكن القول بسياسة خارجية أو دبلوماسية ناجعة بدون إعطاء أولوية للدبلوماسية الاقتصادية التي تحظى باهتمام بالغ في منظومة السياسة الخارجية للدول المتقدمة[2].

كما ولم تغب التزامات الجزائر لمحطيها الإقليمي من الخطاب الرسمي، حيث أعرب الرئيس عبد المجيد تبون، في أول خطاب وجهه للأمة في فيفري 2021، عن "ارتياح" الجزائر للاتفاق الذي توصل إليه الفرقاء الليبيون في سويسرا، وهو الأمر الذي يشرف ويطمئن الجزائر التي بذلت مجهودات دبلوماسية للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة في هذا البلد[3].

ومما ستوجب الإشارة إليه، لغة التهديد والتحذير والندية في خطاب السياسة الخارجية، حيث ظهر خطاب التهديد والتحذير في عدة مناسبات أين اتخذ صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية عدة قرارات من منطلق قوة وعلى أساس الندية. ظهر هذا الخطاب _على سبيل المثال لا الحصر_ من خلال تصريح الرئيس الجزائري السيد عبد المجيد تبون في سياق حديثه عن توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية أين اشترط عودة العلاقات مع

(1) **كلمة رئيس الجمهورية في لقاء مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية 08 نوفمبر 2020 بقصر الأمم**، [https://www.el-mouradia.dz/ar/president/618f967bfd895c001eedf378]، (2024/08/18).

(2) المرجع نفسه.

(3) **وكالة الأنباء الجزائرية**، [https://www.aps.dz/ar/algerie/102014-2021-02-18-20-50-24]، (2024/08/18).

فرنسا إلى وضعها الطبيعي على أساس الند للند، وأن الجزائر أكبر من أن تكون تحت حماية أو جناح فرنسا. كما تجلت لغة هذا الخطاب عندما هددت الجزائر في أبريل 2022 بفسخ عقد تصدير الغاز إلى إسبانيا في حال تصدير أي شحنة منه إلى المغرب خاصة[1].

تتجلى من خلال ما تقدم ملامح الخطاب الرسمي وكذا مجموع السرديات التي تحكم السياسة الخارجية للجزائر الجديدة، وهي تستوعب فكرتي الديناميكية والاستباق على المستوى النظري. كما نشير إلى أن بلاغة ولغة الخطاب الرسمي تعكس ارتفاع سقف الطموحات الدبلوماسية للجزائر الجديدة، سواء من ناحية حجم الجهود التي من المفترض بذلها أو من ناحية مقاربة الأداء الدبلوماسي وتنفيذ السياسة الخارجية، وهو ما سيتم إخضاعه للقياس والتقييم الموضوعي بهدف الكشف عن مدى تطابق الخطاب أو المأمول مع الفعل السياسي الخارجي والمنجز الدبلوماسي المحقق على أرض الواقع طيلة ما يفوق ثلاث سنوات من عمر الجزائر الجديدة.

المطلب الثاني: عدد الاتفاقيات ونوعية القرارات المتخذة.

نستعرض في هذا المحور حصيلة النشاط والاستباق في السياسة الخارجية الجزائرية على صعيد الممارسة أي من زاوية ما تحقق وما لم يتحقق منجزات في هذا الإطار.

وبالاستناد إلى المؤشر المتعلق بعدد الاتفاقيات المبرمة مع الدول وذلك للحكم على مدى ديناميكية تلك السياسة. وفي إطار التقييم الموضوعي والبرهنة على ذلك سنستعرض بعض الإحصائيات _على سبيل المثال لا الحصر_ من خلال الجدول التالي:

الدولة الطرف	عدد الاتفاقيات	التاريخ
تونس	27	2021/12/15
مصر	12	2022/06/23
موريتانيا	05	2022/08/27
	11	2022/10/10
النيجر	03	2023/01/25
الكاميرون	07	2023/01/28
كون ديفوار	01	2024/08/01
جنوب إفريقيا	03 (مذكرة تفاهم)	أوت 2024
ليبيا	01	2024/04/24

المصدر: من إعداد الطالبين استند على موقع وكالة الأنباء الجزائرية، موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج، والصحافة الوطنية.

(1) رويترز، الجزائر تهدّد إسبانيا بفسخ عقد توريد الغاز، 2022/04/27، [https://arabic.euronews.com/next/2022/04/27/algeria-threatens-spain-canceling-gas-supply-contract]، (2024/08/18).

يظهر من خلال هذه الأرقام أن السياسة الخارجية الجزائرية تشهد من ناحية الكم ارتفاعا في وتيرة النشاط والديناميكية الملحوظة، ذلك أن الجدول أعلاه يشير إلى اتفاقيات أبرمتها الجزائر مع دول من إفريقيا وفي فترة قصيرة. وبالعودة إلى الجدول يمكن القول إن السياسة الخارجية للجزائر الجديدة تعرف تغييرات تعديل في خط السياسة الخارجية، ذلك أن الأمر يتعلق بزيادة كمية في الفعل الدبلوماسي الجزائري من خلال توقيع أكبر قدر ممكن من الاتفاقيات، وهو مؤشر لا يمكن إغفاله في قياس حصيلتها.

في نفس الإطار، يمكن القول إن صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية قد مزج بين الكم والنوع، حيث اتخذ قرارات صارمة ومواقف غير معتادة إلى حد كبير، حيث يتجلى ذلك من خلال النقاط التالية:

01- قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية: يعتبر قطع العلاقات مع دولة أخرى قرارا نوعيا يتخذه صناع القرار في السياسة الخارجية، حيث يتطلب اتخاذه جرأة كبيرة وحسابات عقلانية دقيقة يكون صانع القرار قد أجراها قبل اتخاذ قراره، وهو الأمر الذي حصل في 24 أوت 2021، أين قررت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدولة في إطار تحرك استباقي ووقائي مبني على حسابات أمنية وجيوستراتيجية.

02- قرار تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع إسبانيا: بالرغم عمق العلاقات الجزائرية مع إسبانيا ومضي عشرين سنة على إبرام هذه المعاهدة في سنة 2002، إلا أن السلطات الجزائرية قررت تعليق العمل بهذه المعاهدة في 08 جوان 2022 ويعود اتخاذ الجزائر لهذا القرار إلى الموقف الاسباني الأخير المنحاز إلى المغرب في قضية الصحراء الغربية[1]، الأمر الذي ترفضه الجزائر قطعا ذلك أن الصحراء الغربية قضية أساسية في أجندة السياسية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، وهي غير قابلة للتنازل والمساومة بالنسبة للجزائر.

المطلب الثالث: التمثيل في الهيئات الدولية.

نظرا لأهمية التمثيل في الهيئات الدولية في الدفاع عن القضايا الإقليمية للجزائر فقد اتسمت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية في إفريقيا بالعمل على تعزيز تمثيل الجزائر في مختلف الهيئات الدولية والإقليمية.

الفرع الأول: إنتخاب الجزائر عضوا غير دائم في مجلس الأمن.

على إثر انتخاب الجزائر كعضو دائم في مجلس الأمن، نص بيان بيان رئاسة الجمهورية على ما يلي:

"تقديراً لدورها المحوري في منطقتها، تم انتخاب الجزائر، اليوم، في الجولة الأولى وبأغلبية ساحقة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، عضوًا غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لمدة سنتين بدءاً من الفاتح جانفي 2024 وذلك، على إثر تصويت 193 دولة عضو في الأمم المتحدة... إن هذا الانتخاب الذي

(1) **Yahia H. Zoubir**, Algeria's Foreign policy in the post Hirak, [https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/09/MECGA_Issue-Brief-7_Zoubir_Final-Web-1.pdf], (18/08/2024).

يمثل مكسبا ثمينا يضاف إلى رصيد السياسة الخارجية لبلادنا، يعكس التقدير والاحترام الذي يحظى به رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، من قبل المجتمع الدولي، وعرفانه لمساهمته في إحلال السلم والأمن الدوليين.

ويؤكد هذا النجاح الدبلوماسي وبوضوح، عودة الجزائر الجديدة إلى الساحة الدولية ويؤيد رؤية ونهج رئيس الجمهورية للحفاظ على السلم والأمن في العالم على أساس التعايش السلمي والتسوية السلمية للنزاعات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في طار السياسة الخارجية لبلادنا التي تستمد مبادئها وقيمها ومثلها من ثورتنا التحريرية المجيدة... بعد أن تولت الجزائر رئاسة قمة جامعة الدول العربية بنجاح كبير، يضفي هذا الانتخاب في الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين، على بلادنا، مسؤولية خاصة متمثلة في المساهمة في مسار صنع القرار الدولي، وهي فرصة متجددة لبلادنا لإعادة تأكيد مبادئها وقيمها وتبادل رؤيتها بشأن القضايا المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين... إن الجزائر التي تتطلع إلى الإسهام في عمل مجلس الأمن، تحت القيادة الحكيمة لرئيس الجمهورية السيد عبدالمجيد تبون، عازمة على تركيز جهودها لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتنشيط العمل متعدد الأطراف المتجدد مع تقوية الشراكات الرئيسية بالإضافة إلى تعزيز مبادئ وقيم عدم الانحياز ومواصلة الجهود لمكافحة الإرهاب وتعزيز مشاركة النساء والشباب في هذه الجهود الدولية... كما ستحرص الجزائر على إسماع صوت الدول العربية والأفريقية والدفاع عن المصالح الاستراتيجية المشتركة في مختلف القضايا التي تندرج ضمن اختصاصات مجلس الأمن... وتغتنم الجزائر هذه المناسبة السعيدة لتُعرب عن خالص شكرها وعميق عرفانها لكل من الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي نظير تبنيها الثمين ورعايتها السخية لترشيحها. كما تجدد التأكيد على عزمها الثابت والهادف على الدفاع عن القضايا العادلة لفضاءات انتمائها هذه وإلى ترقية جميع تطلعاتها وآمالها داخل مجلس الأمن... كما تتوجّه الجزائر بنفس آيات الشكر والامتنان إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ميزتها بوضع ثقتها فيها وأحاطتها بالدعم والسند لتمكينها من الانضمام إلى هذه الهيئة المركزية التي أسندت إليها المهمة الثقيلة والنبيلة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد رأت العديد من المواقع المتخصصة في الشؤون الدولية، أن ولاية الجزائر كعضو غير دائم ستكون مثيرة للاهتمام بشكل خاص؛ فمنذ انتخاب الرئيس "عبد المجيد تبون" في عام 2019، سعت الجزائر إلى وضع نفسها كجهة فاعلة مهمة على الصعيدَين الإقليمي والعالمي، من خلال طلبها الانضمام إلى مجموعة البريكس، _وإن لم تنجح في ذلك_ ومن خلال عرضها التوسط في نزاعات كثيرة، على سبيل المثال لا الحصر. وتعكس محاولات الجزائر تعزيز دورها الدبلوماسي الجهود المماثلة التي بذلتها خلال ولايتها الأخيرة في المجلس، بين عامَي 2004 و2005. ففي ذلك الوقت، كانت تخرج من عقد من الصراع الداخلي العنيف تحت رئاسة السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، واعتُبر حصولها على مقعد في المجلس مؤشراً على عودتها إلى الساحة العالمية. وبعد خمسة عشر عاماً، أدت الحراك السلمي بين عامي 2019–2020، والتي أعقبها الضرر الناجم عن جائحة

كوفيد-19، إلى ترك الجزائر من جديد في حالة من الاهتزاز العميق، لكن ارتفاع أسعار الطاقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022 أعطى الجزائر زخماً دبلوماسياً واقتصادياً تأمل في البناء عليه من خلال مقعدها في مجلس الأمن، والذي يُعتبر بشكل عام رمزاً للمكانة العالمية1.

وفيما يتعلق بأولويات الجزائر خلال هذه العضوية، فإنها ستنصب على دعم دول الاتحاد الإفريقي، من خلال تفعيل طلب زيادة عدد مقاعد الدول الإفريقية غير الدائمة ضمن هذه الهيئة، برفعه من ثلاثة إلى خمسة، وفقاً لما ورد في "توافق إيزولويني" و"إعلان سرت"، كما ستساهم الجزائر أيضا داخل مجلس الأمن في توحيد صوت إفريقيا من أجل مناصرة أفضل لقضايا القارة ذات الأولوية وتطلعاتها المشروعة.

وأكد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" ذلك في العديد من المناسبات، سيما في اجتماع لجنة العشرة للاتحاد الإفريقي المعنية بإصلاح مجلس الأمن الأممي، المنعقد في فيفري 2024 بأديس أبابا، حيث قال: "سنواصل العمل دون هوادة من أجل إعلاء صوت القارة ومطالبها المشروعة ولمعالجة الظلم التاريخي الذي تعرضت له قارتنا الإفريقية"[2].

الفرع الثاني: انتخاب الجزائر كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وفضلا عن العضوية في مجلس الأمن الدولي، فقد انتخبت الجزائر بمجموع 185 صوتا من أصل 190 دولة شاركت في التصويت، عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعهدة تدوم 3 سنوات من الفاتح من جانفي 2025 إلى 31 ديسمبر 2027.

وبهذا الانتخاب، الذي جرى يوم 07 يونيو 2024 خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، تصبح الجزائر عضوا في هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة للمرة الثامنة في تاريخها، بعد عضويتها فيه خلال الفترات 1964-1966 و1979-1981 و1983-1985 و1990-1992 و1998-2000 و2007-2009 و2011-2013.

ويعكس هذا الانتخاب الثقة التي تحظى بها الجزائر داخل الأمم المتحدة، كما يعد اعترافا بقدرتها على توظيف الخبرة والالتزام اللازمين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030؛ وتعزز الجزائر بذلك حضورها داخل هيئات الأمم المتحدة الأكثر نفوذا.

وتضع الجزائر أهدافا ذات أهمية قصوى خلال عهدتها بالمجلس، بما فيها تعزيز التضامن الدولي، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والدفاع عن مبدأ تقرير المصير، والمساهمة في الصناديق

(1) **سابينا هينبرج**، الجزائر تحصل على مقعد في مجلس الأمن الدولي، 2024/01/08، [https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljzayr-thsl-ly-mqd-fy-mjls-alamn-aldwly]، 2024/08/24.

(2) **الإذاعة الجزائرية**، الجزائر تبدأ عهدتها في مجلس الأمن الدولي بـ 3 أولويات، 2024/01/02، [https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38150]، 2024/08/24.

الدولية والإقليمية الموجهة لتمويل الأنشطة التنموية أو المساعدات الإنسانية، فضلا عن تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

وتظل الجزائر عازمة على الالتزام بالتعاون المتعدد الأطراف والتنمية العالمية، وكذا ترقية القيم الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة والمتمثلة في السلم والتنمية وحقوق الإنسان.

للإشارة، يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ويعتبر المنبر الرئيسي لمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والمتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة والشباب؛ ويكلف المجلس أيضا بتنسيق أنشطة الأجهزة والوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة.

ويتكون هذا الجهاز من 54 عضوا، يتم انتخاب 18 منهم سنويا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لعهدة تدوم 3 سنوات[2].

المبحث الثالث: البعد التنموي الاقتصادي.

تتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية وبشرية تجعلها في طليعة الدول التي تحظى بمكانة اقتصادية متميزة في قارة إفريقيا؛ فمن ناحية الجغرافيا تعتبر أكبر بلدان إفريقيا مساحة وتنوعا تضاريسيا ومناخيا كما أنها تعتبر بحق بحكم موقعها الإستراتيجي في شمال القارة وجنوب حوض المتوسط، بوابة ومعبر إفريقيا من وإلى دول قارة أوروبا ودول حوض المتوسط؛ ومن ناحية الإمكانات والثروات المادية والطبيعية فإنها تحتل المراتب الأولى إفريقيا في الموارد الطاقوية (البترول والغاز الثروات المعدنية الحديد والفحم والفولاذ) الثروات الحيوانية، الثروة السمكية، الثروة الغابية إلخ؛ ومن الناحية البشرية تحتل الجزائر مراتب متقدمة في التربية والتعليم، وفي التكوين المهني وفي الجامعات ... الخ.

كل هذه الخصائص جعلت من التعاون الاقتصادي والتنموي في القارة الإفريقية في مختلف المجالات، أحد الرهانات الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

تعتبر الاتفاقات المشتركة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية من بين الأدوات التي اعتمدتها الجزائر في دعم سياستها الخارجية في إفريقيا.

الفرع الأول: إتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF).

بعد خمس سنوات من المفاوضات التي بدأت في عام 2012 وقعت 44 دولة إفريقية على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية وذلك في الاجتماع الخامس لوزراء في التجارة للاتحاد الإفريقي الذي عقد

(1) **وكالة الأنباء الجزائرية**، انتخاب الجزائر عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للفترة 2025-2027، 2024/06/07، [https://www.aps.dz/ar/economie/163451-2025-2027]، 2024/08/24

(2) المادة 61، الفصل العاشر، ميثاق الأمم المتحدة.

في "كيجالي" برواندا، حيث تم اعتماد الاتفاقية القانونية التي تشكل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) وعرضت للتوقيع في القمة الاستثنائية العاشرة في 21 مارس 2018، حيث صدر إعلان ختامي يؤكد رغبة الدول الأعضاء الاتحاد في تعميق التكامل بين الدول الإفريقية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية، كما أسفرت عن صياغة الاتفاقية التي أسست لإطلاق منطقة التجارة الحرة القارية، وتدعو إلى ضرورة قيام وزراء تجارة دول الأعضاء لوضع خارطة الطريق الخاصة بمفاوضات المرحلة الثانية من المفاوضات[1].

وتضمنت الاتفاقية المصادقة على 03 برتوكولات هي:

01- بروتوكول التجارة والسلع: والتي يهدف إلى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع من خلال التعاون الجمركي، والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود الجمركية، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الترانزيت وملاحق المعالجات التجارية.

02- بروتوكول التجارة في الخدمات: والتي تهدف إلى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية من خلال جداول الالتزامات المحددة، إعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوي، برنامج العمل الانتقائي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الإطارية حول التعاون التنظيمي.

03- بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات: والتي يهدف إلى تحديد وتوضيح القواعد المتعلقة بتسوية المنازعات لاسيما تنصيب فريق التحكيم، مراجعة الخبراء وقواعد سلوك الأعضاء بفريق التحكيم.

للإشارة فقد صادقت الجزائر بمقتضى المرسوم رقم 21-133 المؤرخ في 05 أفريل 2021 على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الفرع الثاني: الاتفاقات الثنائية.

في مجال الاتفاقات الثنائية فقد وقعت الجزائر على العديد من المشاريع المشتركة نذكر منها[2]:

01- التوقيع مع موريتانيا على 26 اتفاقية تشمل قطاعات قطاع الطاقة والمناجم، أين وقع الطرفان على مذكرة تفاهم في مجالات الكهرباء والطاقات الجديدة ومذكرة تفاهم أخرى في مجال الطاقات المتجددة، إضافة إلى التوقيع على برنامج تنفيذي لبروتوكول التعاون في قطاع الصيد البحري واتفاق تعاون في مجال النقل البحري، فضلا عن بروتوكول تعاون في المجال الزراعي.

كما تضمنت قائمة الاتفاقات الثنائية التي توجت هذه الدورة برنامجا تنفيذيا للتعاون في مجال التجارة الخارجية ومشروع مذكرة تفاهم في ميداني الرقابة الاقتصادية وقمع الغش وحماية المستهلك وكذا مذكرة تفاهم في مجال الصناعات الصيدلانية؛ وعلاوة على ما سبق ذكره، التوقيع على مشروع مذكرة تفاهم في

(1) **برنو نور الهدى**، «واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية»، أعمال الملتقى الوطني المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس، ط1، الجزائر: دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، 2023، ص 207.

2 وكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz/ar/.

مجال الأشغال العمومية ومشروع اتفاقية تعاون في النقل البري ومشروع بروتوكول تنفيذي في مجال الإعفاءات لإنشاء الطريق البري الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية الذي تم تدشينه في شهر فيفري 2024.

02- إتفاق تعاون بين الجزائر وكوت ديفوار في مجال الطاقة في مجالات البحث والاستكشاف عن المحروقات (المنبع والمصب)، تطوير الحقول، التكرير، إنتاج ونقل الغاز والغاز الطبيعي المُسال، نقل وتوزيع المواد البترولية، وكذا في المجال التنظيمي والتكوين، لاسيما بعد تسجيل اكتشافات جديدة للنفط والغاز بكوت ديفوار. إضافة إلى التعاون في مجال إنتاج ونقل الكهرباء، وكذا الصيانة وصناعة المعدات الكهربائية، والتكوين وتبادل الخبرات في هذه المجالات بين سونلغاز والشركة الإيفوارية للكهرباء، والعمل على تطوير الشبكة الكهربائية الإفريقية.

03- إنشاء مجلس ثلاثي لرجال الأعمال جزائري–تونسي–ليبي ليكون بمثابة منصة تساهم في التعريف بمناخ وفرص الاستثمار المباشر وغير المباشر في كل دولة وآلية فعالة لتعزيز التبادلات التجارية مع تكثيف تنظيم المؤتمرات والمعارض قصد نسج شراكات مثمرة لترقية التبادل التجاري والاقتصادي ومتابعة التدابير الكفيلة بتذليل الصعوبات التي تعيق انسياب السلع والبضائع بين الدول الثلاث وبحث السبل الكفيلة للرفع من حجم التبادل التجاري وتسريع إنشاء مناطق تجارة حرة مشتركة.

المطلب الثاني: مشاريع البنى التحتية المشتركة.

عملت الجزائر بعد تحويل "النيباد" حاليا إلى وكالة تنمية تابعة للاتحاد الإفريقي إلى تعزيز عوامل التكامل القاري، حيث أنه بدل إجراءات مسح الديون أصبحت الجزائر تتجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية وتعزيز تجارتها مع دول الساحل الإفريقي لزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، وتوفير البيئة المناسبة والبنية التحتية وشبكات الطرقات التي تربط الجزائر بدول منطقة الساحل الإفريقي.

لذلك قامت الجزائر بتمويل المشاريع التي يمكن أن تحقق أهداف التنمية والتكامل الإقليمي الذي يشكل أحد الأولويات الإفريقية للجزائر التي ترمي إلى تنفيذ مشاريع هيكلية قارية مثل:

01- الطريق العابر للصحراء على محورين الجزائر–لاغوس، وطريق تيندوف–الزويرات الموريتانية الذي اشتركت في إنجازه 10 مؤسسات جزائرية والذي تسعى الجزائر من خلاله الوصول إلى أسواق غرب إفريقيا عبر موريتانيا وهو مبني ومعبّد بالكامل على الأراضي الجزائرية من الجزائر إلى الحدود مع النيجر بطول 2415 كلم، تم عبر هذين الطريقين، وإلى غاية تاريخ 17 سبتمبر 2023، شحنات تكفلت بنقلها برا مجموعة لوجيترانس، على النحو التالي[1]:

(1) **Abdelkrim REZAL**, « Le transport, soutien à l'export », l'Exportateur sans numéro, (janvier 2023), p 19-20.

البلد (الوجهة)	عدد الشحنات	الكمية المصدرة (بالطن)
موريتانيا	25	9.802,64
السنغال	07	382,27
النيجر	15	17.046,00
مالي	18	40.305,00
تونس	13	645,00
المجموع	78	68.180,91

المصدر: من إعداد الطالبين

02- خط أنابيب الغاز العابر للصحراء: والذي هو مشروع جزائري-نيجيري، بطول إجمالي 4128 كم، وهذا المشروع كان في إطار تنفيذ النيباد، حيث التزمت الجزائر بتمويل الشطر الخاص بالنيجر.

03- خط الألياف البصرية العابر للصحراء، وهو مشروع بدأته الجزائر في 2002 في إطار مشروع النيباد، يوفر وصلة ألياف بصرية أرضية تربط الجزائر، النيجر، مالي، تشاد ونيجريا.

04- إحياء مشروع ميناء شرشال، الذي هو في طريق الإنجاز، والذي سيعمل على ربط الشمال بالجنوب من خلال تخزين وإعادة شحن السلع ونقلها برا عبر الطريق السيار انطلاقا من عدة موانئ جافة، ليتم بعدها توصيل السلع والصادرات إلى دول الجوار الإفريقي في ظرف لا يتجاوز الأسبوع، وبهذا تكون التكلفة المادية والزمنية للنقل أقل بكثير من نقل تلك السلع بحرا، بالإضافة إلى أنه سيستقبل أكثر من 27,5 مليون طن من السلع سنويا عبر ملايين الحاويات، مما سيوسع الوعاء التجاري للجزائر ويمكنها من فتح باب التصدير على مصراعيه للدول الإفريقية[1].

05- فتح الجزائر لفروع بنكية في موريتانيا والسنغال، حيث تم في شهر سبتمبر 2023 بالعاصمة نواقشط، إفتتاح البنك الاتحادي الجزائري Algerian Union Bank برأس مال يقدر بـ 50 مليون دولار، أما البنك الثاني فتم تسميته البنك الجزائري بالسنغال Algerian Bank of Sénégal تم افتتاحه بالعاصمة داكار، يساهم القرض الشعبي الوطني في كلا البنكين بنسبة 40%، في حين يساهم كل من البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 20%. يهدف افتتاح هذه الفروع البنكية لتسهيل الاستثمار وترقية المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي دول غرب إفريقيا[2].

(1) **سلام توري وفاطمة بقدي**، «القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا»، مجلة مدارات سياسية العدد 01، (2024)، ص 192.

(2) Khaled REMOUCHE, « Ouverture en 2023 des banques algériennes en Mauritanie et au Sénégal », l'Exportateur sans numéro, (janvier 2023), p 51.

المطلب الثالث: ترقية التجارة الخارجية.

تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا نحو دول المتوسط وجنوب أوروبا، وعليه فإن التصدير عبر البحر المتوسط يعد أقرب طريق وأقل كلفة مقارنة بالتصدير عبر المحيط. من هذا المنطلق يعتبر الخبير الاقتصادي "بشير مصيطفى" أن الجزائر التي تمتلك منشآت مرفئية أهم وأكبر من تلك التي تتوفر عليها المغرب وتونس تحتل موقعا أفضل لتكون منطلقا للمنتجات الإفريقية الموجهة للتصدير، ولذلك يمكنها استهداف هذا العامل في إطار ترقية علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة السمراء[1].

أما الجبهة الثانية التي يمكن للجزائر استهدافها، حسب الخبير نفسه، فهي ترتبط بمساعي الجزائر لتطوير وتكثيف صادراتها نحو إفريقيا حيث تعتبر السوق الإفريقية في هذا الصدد مفيدة جدا بالنسبة للجزائر، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف مستوى التنافسية بالنسبة للمنتجات الوطنية في الأسواق المغاربية، والخليجية، وعليه تبقى السوق الإفريقية على رأس الخيارات بالنسبة للجزائر يبرر ذلك "مصيطفى" بالقول: "أن المنافسة فيها أقل حدة، وتقتصر على المنتجات الصينية واليابانية وبما أن الصين تعتبر اليوم شريكا للجزائر في إطار الإستراتيجية الإفريقية للشراكة، فهي ستكون داعمة لتوسع المنتجات الجزائرية في إفريقيا، لتبقى المنافسة محصورة فقط في اليابان الذي يمكن منافسة منتجاته في إطار شراكات ناجعة في إفريقيا"[2].

في كلمة ألقاها خلال إشرافه على احتفالية الطبعة الثانية لـ"جائزة رئيس الجمهورية لأحسن مُصدِّر"، المستحدثة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 24-202 المؤرخ في 24 جوان 2024، والتي أقيمت بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، ذكر الرئيس "عبد المجيد تبون" بأنه من خلال "رؤية 2020-2030 لسياسة التجارة الخارجية" تم استهداف الوصول إلى رقم 29 مليار دولار سنة 2030، كصادرات خارج المحروقات، مؤكدا أن تحقيق ذلك يكون من خلال التركيز على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة لاسيما، الفلاحة الصناعات الثقيلة، الصناعات التحويلية، الصناعة الصيدلانية، المناجم، وقطاع السياحة والخدمات[3].

المطلب الرابع: المشاريع التنموية في إفريقيا.

سعيا من الجزائر لاستعادة دورها الإقليمي والقاري والمساهمة في تحقيق السلم والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، خصصت الجزائر في سنة 2023 مبلغ مليار دولار لصالح الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية لتمويل مشاريع تنموية في إفريقيا في إطار أجندة "إفريقيا 2063" تستفيد منها المجتمعات المهمشة بشكل مباشر، فالجزائر لجأت إلى مأسسة الدعم المالي لإفريقيا عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، وتبني سياسة الانفتاح على القارة الإفريقية والمساهمة في تنميتها وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

(1) **محمد الطاهر عديلة**، «التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا: الفرص والتحديات»، مجلة الناقد للدراسات السياسية عدد 02، ص 30.

(2) **محمد الطاهر عديلة**، المرجع نفسه، ص 30.

(3) **عبد الحكيم أسابع**، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يؤكد: التخلص من أشكال التبعية الاقتصادية يبقى من أولى الأولويات، [https://www.annasronline.com/index.php]، (2024/08/17).

وسعيا منها إلى تعميق العلاقات مع دول الساحل الإفريقي وتطوير ديناميكية تبادل الخبرات بين إطارات الجماعات المحلية، أطلقت الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية في شهر ماي 2023 برنامجا تكوينيا في مجال التنمية المحلية لفائدة إطارات محليين من دول مالي والنيجر وموريتانيا، حيث تضمن برنامج التكوين ثلاثة محاور رئيسية وهي الحوكمة المحلية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المدمجة للإقليم وأخيرا المالية المحلية[1].

وقد عبر الوزير الأول، السيد نذير العرباوي، في كلمة له خلال إشرافه على افتتاح الحوار القضائي الإفريقي الأول للوكالة، حين قال: "أن رؤية رئيس الجمهورية تكرس الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وعدم الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن الوفاء لهذه الأخيرة يضمن التمتع بتلك المدنية والسياسية...، وهو ما أكدته مبادرة رئيس الجمهورية بطرح فكرة عقد مؤتمر دولي حول التنمية في الساحل تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي دف حشد الجهود والتمويلات اللازمة لتجسيد برامج تنموية متكاملة وبعث الأمل في غد أفضل لشعوب المنطقة، بالإضافة إلى قراره بتخصيص مبلغ مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في القارة الإفريقية عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية، تشمل عدة قطاعات كالبنية التحتية والصحة والمياه والتعليم وغيرها من الحاجات الضرورية للسكان"[2].

وفي سياق التأكيد على الديناميكية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2020، نلاحظ أن هناك تركيزا دبلوماسيا وسعيا لتعزيز للروابط مع القارة الإفريقية ويتجسد ذلك على سبيل المثال في مضاعفة الجهود لضمان أمن واستقرار منطقة الساحل الإفريقي، حيث تجلى ذلك من خلال تقديم هبات من المنتجات المختلفة إلى دولة النيجر في أكتوبر 2021، ثم تقديم مساعدات إنسانية وتبرعات بوسائل طبية لها في سنة 2022 كذلك الحال بالنسبة إلى دولة مالي حيث قدمت لها الجزائر مساعدات تقدر بـ 80 طن من مختلف المواد في سنة 2021، ثم التبرع لها في جانفي 2022 بمواد غذائية وجرعات من لقاح مضاد لفيروس كورونا.

المطلب الخامس: مشكلات وتحديات التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا.

تواجه السياسة الخارجية الجزائرية تحديات عدة في تعزيز التعاون الاقتصادي مع دول إفريقيا بسبب عوامل متعلقة بها وبالاقتصاد العالمي، من أبرز هذه التحديات:

01- الاعتماد على المحروقات: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المحروقات، مما يفرض تحديًا يتمثل في تحريره منها وتطوير اقتصاد متنوع. إضافة إلى ذلك، تواجه الجزائر تحديًا آخر يتمثل في

(1) **عبد الحميد ميمون**، الوساطة في سياسة الجزائر الخارجية: دراسة حالتي مالي وليبيا منذ 2011، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية _جامعة الجزائر 3_ السنة الجامعية 2023-2024، ص 139.

(2) **وكالة الأنباء الجزائرية، رئاسة الجمهورية تركز على البعد التنموي**، [https://www.aps.dz/ar/algerie/152110-2023-11-20-14-33-40]، (2024/08/17).

التحرر من التبعية للقوى الاقتصادية الكبرى مثل فرنسا والصين والولايات المتحدة، والسعي لتوسيع شبكة شركائها الاقتصاديين.

02- التنافس الدولي على إفريقيا: تزداد المنافسة في الأسواق الإفريقية بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين، حيث تسعى كل منها إلى تعزيز وجودها الاقتصادي من خلال استثمارات واسعة النطاق. يُعد هذا التنافس عائقًا أمام الجزائر، مما يستدعي وضع استراتيجية اقتصادية قوية لزيادة نفوذها في إفريقيا.

03- نقص المعلومات عن الأسواق الإفريقية: تواجه الجزائر مشكلة نقص المعلومات حول حاجيات الأسواق الإفريقية، وذلك بسبب قلة المشاركة في المعارض الإفريقية وضعف الاستراتيجيات المخصصة للتصدير والاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، تعاني السلع الجزائرية من ارتفاع الرسوم الجمركية، ما يزيد من تكلفة التبادل التجاري ويقلل من قدرتها التنافسية.

04- الأمن والاستقرار في إفريقيا: تتأثر العديد من الدول الإفريقية بعدم الاستقرار السياسي والأمني، مما يجعل الاستثمار في هذه الدول محفوفًا بالمخاطر ويحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

05- التأخر في دخول السوق الإفريقية: الجزائر تأخرت في استثمار إمكانات القارة الإفريقية مقارنة بدول أخرى مثل دول الخليج. يتطلب تعزيز التواجد الجزائري في إفريقيا استثمارات ضخمة ومشاريع حقيقية، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل الوضع المالي الصعب الذي عانت سابقا منه الجزائر.

06- تأثير المواقف السياسية على ربط التجارة الخارجية: فالموقف الجزائري الرسمي إزاء القضايا الإقليمية وقف في العديد من المرات حائلا أمام ربط علاقات اقتصادية مع دول الجوار نذكر على سبيل المثال إلغاء مهرجان "الأسيهار" الدولي في طبعته 37 التي كانت مقررة خلال الفترة الممتدة بين 18 ماي إلى 02 جوان 2024، بسبب تحفظ الجزائر على مشاركة كل النيجر، مالي وبوركينافاسو التي عرفت على التوالي انقلابات عسكرية.

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق التطرق إليه، فإن مفهوم الدور الإقليمي للجزائر يتجسد في سياستها الخارجية من خلال العديد من الأبعاد: الدبلوماسية، الإيديولوجية، الأمنية والاقتصادية؛ الأمر الذي يفرض على الجزائر توظيف دور محدد يتوافق وطبيعة التهديد، المصلحة أو الهدف الذي تتبناه وتدركه، ولعل تعقيد البيئة الأمنية الإفريقية تستلزم تعدد الأدوار الواجب لعبها بما يحقق الاستقرار الأمن والتنمية في المنطقة، وبالتالي احتواء التهديدات والشروع في بناء دول ذات مؤسسات مستقلة، مستديمة وشرعية، بما يمكنها من تجاوز الأزمات الهيكلية التي تعرفها.

وكل هذا في ظل أدوار مستمدة من صلب المبادئ والثوابت التي تؤمن بها الجزائر وتسعى إلى تجسيدها في سياستها الخارجية.

الخاتمـــــــــة

لقد حازت الدائرة الإفريقية جزءا كبيرا من اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة المخصصة لهذه المذكرة، فصانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية قد أحدث نشاطا ملحوظا وحركية على مستوى السياسة الخارجية الجزائرية، والتي حقق من خلالها بعض الأهداف والنجاحات، إذ تمكنت الجزائر من استعادة المكانة التي كانت تحظى بها على المستوى الإفريقي قبل الأزمة السياسية التي سبقت سنة 2019، وجاء هذا بفضل مجموعة من الجهود مثل العودة إلى عضوية مجلس الأمن الدولي، والانضمام إلى منطقة التبادل الحرة للقارة الإفريقية والدفاع عن مصالح القارة الإفريقية في المحافل الدولية، إلى جانب ذلك تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من التخلص من حالة التبعية غير المعلنة عن الجزائر وتمكنها من بناء علاقات دبلوماسية متوازنة مع العديد من دول العالم الثالث وكذلك بعض الدول الكبرى على حد سواء وبالتالي فرض المقاربة الجزائرية إزاء القضايا الإقليمية.

لقد توصلنا من خلال هذا المذكرة، إلى عدد من النتائج نلخصها فيما يلي:

01- تقوم سياسة الجزائر في إفريقيا على جملة من المبادئ أهمها دعم الدولة الوطنية والوحدة الترابية وبناء تصور شامل يجمع بين الأمن والتنمية ودعم مساعي السلم والاستقرار وتعد الاعتبارات التاريخية الجغرافية دوافع أساسية لاهتمام الجزائر بمنطقة إفريقيا.

02- لقد أحدثت التغيرات الداخلية السياسية منها والاقتصادية، وإحداث القطيعة مع النظام السابق، أثرها الواضح على السياسة الخارجية الجزائرية على غرار باقي مجالات تدخل الدولة.

03- تعتبر إفريقيا مجالا اقتصاديا حيويا ومهما للجزائر خاصة بتوفرها على الموارد الطبيعية، كما تعتبر في الوقت نفسه منطقة عبور مهمة للتجارة الدولية.

04- لعبت الجزائر دور الوسيط في حل العديد من الأزمات في إفريقيا تحت مبدأ الحفاظ على وحدة دول المنطقة، على الرغم من تدخل أطراف إقليمية كالمغرب وأطراف دولية كفرنسا التي توظف عامل الفوضى والتوتر لخدمة مصالحها.

05- لقد منحت السياسة الخارجية الجزائرية الأولوية للملف الأمني والمواقف من الأنظمة السياسية على حساب ملف التنمية، الأمر الذي فاقم من أزمات المنطقة، وقلل من فرص التبادل بين الجزائر ودول الجوار بصفة خاصة ودول إفريقيا بصفة عامة، ومن خلال معاينة تطور الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي، وفي البيئة الإقليمية للجزائر بشكل عام.

06- عملت الجزائر على تطوير منظومة العمل الإقليمي المشترك في إفريقيا بمحاولة وضع استراتيجية متكاملة الأبعاد، تنطلق من تجسيد مشروع منطقة التبادل الحرة للقارة الإفريقية (ZLECAF)، فتح فروع بنكية وإنشاء مشاريع هياكل قاعدية لرفع نسبة التبادل بين الجزائر وباقي دول القارة.

قائمة المراجع

أولا/ باللغة العربية:

أ. الكتب:

01. **بن قاصير موسى**، النزاعات الإثنية في إفريقيا، ط1؛ (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2022).
02. **جارش عادل**، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الأمن الجزائري، ط1؛ (لقاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018).
03. **جمال محمد الصالح**، خصخصة الأمن في إفريقيا، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، د.ت).
04. **دالع وهيبة**، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، (الجزائر: دار الخلدونية، 2017).
05. **دبش إسماعيل**، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالة الساحل الإفريقي والعالم العربي، (الجزائر: دار هومة، 2017).
06. **حتى ناصف يوسف**، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).
07. **رحموني عبد الرحيم وآخرون**، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي، ط1؛ (عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019).

ب. الدوريات والمجالات العلمية المتخصصة:

01. **العيدي موسى**، «تطور سياسة الجزائر الخارجية»، مجلة البحوث والدراسات العليا، العدد1، المجلد8، 2014/07/31، المدية.
02. **بوفاتح محمد بلقاسم**، «الآليات الجديدة للاستثمار في ظل القانون رقم 22-18»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية العدد الأول، مارس 2023.
03. **بن الشيهب عبد الرؤوف وكيبش عبد الكريم**، «السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف»، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 14، 2018، قسنطينة.
04. **برنو نور الهدى**، «واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية»، أعمال الملتقى الوطني المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس، ط1، الجزائر: دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، 2023.
05. **زيتوني محمد**، «التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية 2019-2023»، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد2، المجلد18، 2024/01/18، المسيلة.
06. **مرحوم عبد الرحيم**، «ملامح السياسة الخارجية الجزائرية»، مجلة الحقوق والحريات، العدد2، المجلد18، 2017/10/05، بسكرة.
07. **عباسي عادل**، «من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية للجزائر الجديدة: أية حصيلة؟»، مجلة الناقد للدراسات السياسية عدد 01.

08. **عبد العالي إبراهيم**، «أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي 1962-1994»، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد1، المجلد08، 2023/06/13، الجزائر.
09. **عديلة محمد الطاهر**، «التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا: الفرص والتحديات»، مجلة الناقد للدراسات السياسية عدد 02.
10. **عينوش أسامة**، «الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: نحو دور جديد للديبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا»، أعمال الملتقى الوطني المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، ط1، الجزائر: دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، 2023.
11. **توري سلام وبقدي فاطمة**، «القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا»، مجلة مدارات سياسية العدد 01، (2024).

ج. البحوث الجامعية

01. **العايب سليم**، السياسة الخارجية الجزائرية: تحول المنطلقات والأدوار، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية _جامعة الجزائر 3_ السنة الجامعية 2019-2020.
02. **العيدي موسى**، سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا 2000-2010، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية_جامعة الجزائر_ 2017/2016.
03. **بوسماحة عبد الحق**، البعد الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية 1999-2019، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان_ 2022/2021.
04. **بلغربي عبد الملك**، السياسة الخارجية الإفريقية للجزائر والمغرب دراسة مقارنة 1999-2017، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر، 2018/2017.
05. **ميمون عبد الحميد**، الوساطة في سياسة الجزائر الخارجية: دراسة حالتي مالي وليبيا منذ 2011، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية _جامعة الجزائر 3_ السنة الجامعية 2023-2024.
06. **راجعي إبراهيم**، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة محمد بوضياف_ بالمسيلة، 2019/2018.
07. **شتوان فاروق وربطي خالد**، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه إفريقيا، (مذكرة ماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل_ 2016/2015.

د. الدروس والمحاضرات:

01. **حسين سالم**، محاضرات في مقياس الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية، موجهة لطلبة السنة ثالثة ليسانس، تخصص علاقات دولية، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: 2023-2024).

02. **نور الدين فلاك**، مطبوعة دعم بيداغوجي تحت عنوان السياسة الخارجية الجزائرية، موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص علاقات دولية، (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة: 2023-2024)

د. المواقع الإلكترونية:

01. **عبد النور تومي**، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، 2022/06/29، [orsam.org.tr]، (2024/05/20).
02. **محمد حمشي**، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين، http://politics-ar.com/ar2/?p=3069، يوم 11 مارس 2014.
03. **الالتزامات الـ 54، موقع رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**،[https://www.el-mouradia.dz/ar/president/commitments]، (2024/08/10).
04. **مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية**، سبتمبر 2021، [https://premier-ministre.gov.dz]، (2024/08/17).
05. **خطاب تنصيب رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية السيد عبد المجيد تبون**، 19 ديسمبر 2019،[https://www.el-mouradia.dz/ar/president/inauguration-speech]، (2024/08/17).
06. **كلمة رئيس الجمهورية في لقاء مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية 08 نوفمبر 2020 بقصر الأمم**، [https://www.el-mouradia.dz/ar/president/618f967bfd895c001eedf378]، (2024/08/18).
07. **وكالة الأنباء الجزائرية**، [https://www.aps.dz/ar/algerie/102014-2021-02-18-20-50-24]، (2024/08/18).
08. رويترز، الجزائر تهدّد إسبانيا بفسخ عقد توريد الغاز، 2022/04/27، [https://arabic.euronews.com/next/2022/04/27/algeria-threatens-spain-canceling-gas-supply-contract]، (2024/08/18).
09. **سابينا هينبرج**، الجزائر تحصل على مقعد في مجلس الأمن الدولي، 2024/01/08، [https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljzayr-thsl-ly-mqd-fy-mjls-alamn-aldwly]، 2024/08/24.
10. **الإذاعة الجزائرية**، الجزائر تبدأ عهدتها في مجلس الأمن الدولي بـ 3 أولويات، 2024/01/02، [https://news.radioalgerie.dz/ar/node/38150]، 2024/08/24.
11. **وكالة الأنباء الجزائرية**، انتخاب الجزائر عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للفترة 2025-2027، 2024/06/07، [https://www.aps.dz/ar/economie/163451-2025-2027]، 2024/08/24

12. **عبد الحكيم أسابع**، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يؤكد: التخلص من أشكال التبعية الاقتصادية يبقى من أولى الأولويات، [https://www.annasronline.com/index.php]، (2024/08/17).
13. **وكالة الأنباء الجزائرية، رئاسة الجمهورية تركز على البعد التنموي**، [https://www.aps.dz/ar/algerie/152110-2023-11-20-14-33-40]، (2024/08/17).

هـ. النصوص القانونية:

01. ميثاق الأمم المتحدة.
02. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.
03. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 82، الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2020.
04. المرسوم التنفيذي رقم 20-42 المؤرخ في 11 فيفري 2020، الجريدة الرسمية، عدد 07، الصادر بتاريخ 12 فيفري 2020.
05. القانون رقم 22-18، المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، عدد 50، صادر بتاريخ 28 جويلية 2022.
06. القانون رقم 20-07، المؤرخ في 04 جوان 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية، عدد 33، صادر بتاريخ 04 جوان 2020.

ثانيا/ باللغة الأجنبية:

Les revues :

01. **REMOUCHE Khaled**, « Ouverture en 2023 des banques algériennes en Mauritanie et au Sénégal », l'Exportateur sans numéro, (janvier 2023).

02. **REZAL Abdelkrim**, « Le transport, soutien à l'export », l'Exportateur sans numéro, (janvier 2023).

Les sites électroniques:

01. **Yahia H. Zoubir**, Algeria's Foreign policy in the post Hirak, [https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2022/09/MECGA_Issue-Brief-7_Zoubir_Final-Web-1.pdf], (18/08/2024).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

تمهيـــــد ..... أ
طبيعة أهمية الموضوع ..... أ
النطاق الزمني للدراسة ..... ب
أسباب اختيار الموضوع ..... ب
الإشكالية ..... ج
الفرضيات ..... ج
المقاربة المنهجية ..... ج
خطة البحث ..... د
الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية
مقدمة الفصل 06
المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية 07
المطلب الأول: مرحلة الانفتاح والازدهار (1962-1978) 07
المطلب الثاني: مرحلة تراجع الدور والاهتمام بالشأن الداخلي (1979-1990) 09
المطلب الثالث: مرحلة الأزمة (1990-1999) 11
الفرع الأول: البعد السياسي 12
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي 12
الفرع الثالث: البعد الأمني 12
المطلب الرابع: مرحلة الانبعاث (1999-2019) 13
المطلب الخامس: مرحلة ما بعد الحراك (2019 إلى غاية اليوم) 14
الفرع الأول: الحفاظ على الأمن القومي الجزائري 15
الفرع الثاني: محاولة احتواء القضايا التقليدية 15
الفرع الثالث: العودة للبيئة الإفريقية والعربية 15
المبحث الثاني: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية 17
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية 17
الفرع الأول: ضبط الحدود مع دول الجوار وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار 17
الفرع الثاني: مبدأ التعاون بين الدول المتجاورة 18
الفرع الثالث: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية 18
الفرع الرابع: مبدأ حق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال الوطني 19

الفرع الخامس: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول 19
الفرع السادس: مبدأ دعم مبدأ التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية 20
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية الجزائرية 20
الفرع الأول: المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي 20
الفرع الثاني: زيادة قوة الدولة 20
الفرع الثالث: الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية 21
أولا: الدفاع عن المصالح العليا للأمة 21
ثانيا: المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليميين 21
ثالثا: توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا 21
رابعا: ترقية السلم في العالم وترسيخ مبدأ الشراكة 21
خامسا: الديبلوماسية الاقتصادية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 22
سادسا: عصرنة الأداة الديبلوماسية وتسيير الموارد البشرية 22
سابعا: استراتيجية مجددة تجاه جاليتنا الوطنية المقيمة بالخارج 22
المبحث الثالث: سمات السياسة الخارجية الجزائرية 23
المطلب الأول: العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 23
المطلب الثاني: الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية 24
المطلب الثالث: النشاط أثناء الأزمات 25
خاتمة الفصل 27
الفصل الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة تجاه إفريقيا
مقدمة الفصل 29
المبحث الأول: التحولات الداخلية في السياسة الخارجية الجزائرية 30
المطلب الأول: التحولات السياسية والأمنية 30
المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية 32
الفرع الأول: إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية 33
الفرع الثاني: تعديل قانون الاستثمار 34
المبحث الثاني: البعد الأمني والسياسي 36
المطلب الأول: خطاب السياسة الخارجية 36
المطلب الثاني: عدد الاتفاقيات ونوعية القرارات المتخذة 38
المطلب الثالث: التمثيل في الهيئات الدولية 39
الفرع الأول: إنتخاب الجزائر عضوا غير دائم في مجلس الأمن 39

الفرع الثاني: انتخاب الجزائر كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 41
المبحث الثالث: البعد التنموي الاقتصادي 42
المطلب الأول: الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف 42
الفرع الأول: إتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) 42
الفرع الثاني: الاتفاقات الثنائية 43
المطلب الثاني: مشاريع البنى التحتية المشتركة 44
المطلب الثالث: ترقية التجارة الخارجية 46
المطلب الرابع: المشاريع التنموية في إفريقيا 46
المطلب الخامس: مشكلات وتحديات التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا 47
خاتمة الفصل 49
الخاتمة 51
قائمة المراجع 53
فهرس المحتويات 58

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل البعد الإفريقي في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، في ظل التحولات السياسية والأمنية الإقليمية والدولية بعد عام 2020. تسعى الجزائر إلى استعادة دورها الريادي في القارة الإفريقية من خلال سياسة خارجية نشطة واستباقية، ترتكز على مبادئ ثابتة كالسيادة الوطنية، حق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ركز البحث على دراسة المراحل التاريخية لتطور السياسة الخارجية الجزائرية، والعوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في توجيهها. كما أبرز التحول في رؤية القيادة الجديدة بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون نحو الانخراط الفاعل في محيطها الإفريقي، عبر الأبعاد الأمنية، السياسية، والتنموية. خلصت الدراسة إلى أن الجزائر، رغم حفاظها على ثوابتها الدبلوماسية، تسعى اليوم إلى إعادة تموقعها كقوة إقليمية مؤثرة في إفريقيا، من خلال توسيع أدواتها الدبلوماسية وتعزيز حضورها الاقتصادي والأمني في القارة.

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية الجزائرية – البعد الإفريقي – الأمن الإقليمي.

Abstract

This study examines the African dimension in Algeria's new foreign policy orientations amid regional and international changes after 2020. Algeria seeks to restore its leading role in Africa through an active and preventive foreign policy grounded in enduring principles such as national sovereignty, self-determination, and non-interference in internal affairs. The research traces the historical evolution of Algeria's foreign policy and analyzes internal and external factors shaping its direction. It also highlights the shift under President Abdelmadjid Tebboune toward a more engaged and proactive diplomacy within Africa through security, political, and developmental dimensions. The study concludes that while Algeria remains faithful to its traditional diplomatic principles, it aims to reposition itself as a regional power by strengthening its diplomatic tools and expanding its economic and security presence across the continent.

Keywords: Algerian foreign policy – African dimension – Regional security.